



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	آثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة
المصدر:	ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي - الكويت
المؤلف الرئيسي:	سعد الدين، إبراهيم
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1983
مكان انعقاد المؤتمر:	الكويت
الهيئة المسؤولة:	مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت
الشهر:	يناير
الصفحات:	372 - 327
رقم MD:	54964
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	المشاكل الاجتماعية، دول الخليج العربية، العمالة الوافدة، العمالة الوطنية، البترول، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، القوى العاملة، تنمية الموارد البشرية، البطالة، الدخل القومي، التبعية الاقتصادية، التبعية الثقافية، البطالة، المهارات المهنية، الخدمات العامة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/54964

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علماً أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفصل العاشر

آثار العمالة الاجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة

ابراهيم سعيد الدين

- ١ -

إن معالجة العلاقة بين العمالة الاجنبية والتنمية وتنمية الموارد البشرية يثير العديد من الاسئلة والقضايا . واولها وأهمها ، من وجهة نظرنا ، يتعلق بمدى إمكانية المعالجة المنفصلة لموضوع العلاقة بين العمالة الاجنبية والتنمية في منطقة الخليج ، ذلك لأن العمالة الاجنبية في البلدان العربية في الخليج تكون جزءاً من ظاهرة اكبر واعم هي ظاهرة العمالة الوافدة . ويصعب فصل الآثار التنموية سواء الايجابية او السلبية لظاهرة العمالة الوافدة العربية من العمالة الوافدة غير العربية ، بخاصة وان أياً منها لا تنفصل في العمل عن الاخرى ، ولا تقوم بنشاط مستقل له آثاره التي يمكن عزلها وقياسها . فالوافدون من العرب وغير العرب يعملون جنباً الى جنب في مختلف الانشطة الاقتصادية . حقاً قد يختلف توزيع العاملين من الجنسيات المختلفة بين المهن والقطاعات ، ولكن يندر ، إن لم نقل ينعدم النشاط الاقتصادي الذي هو حكر لعمل مجموعة معينة من الوافدين دون غيرهم . واذا كان ذلك صحيحاً ، فإن السؤال الخاص بالعلاقة بين العمالة الاجنبية والتنمية يتحول الى تساؤل حول دور العمالة الوافدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي .

وفي هذا الاطار تثار تساؤلات عن مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يجري الحديث عنه : هل هو مجرد عمليات التحديث التي تشاهدها المجتمعات العربية في الخليج حالياً ، التي تشمل العديد من نواحي الحياة ، او هل يقصد بالتنمية النمو الاقتصادي الذي يقاس أساساً بنمو الدخل القومي والدخل بالنسبة الى الفرد من السكان ؟ او ان مفهوم التنمية هو مفهوم اشمل وابعد يتضمن فيما يتضمن اكتساب المعرفة والمهارات ، التي تمكن العناصر المحلية من السيطرة على عمليات وفنون الانتاج ومواصلة التقدم والتطوير لمجتمعاتها في غياب

العمالة الوافدة « المستجلبه » من الخارج ، كما تتضمن أيضاً انهاء التبعية الاقتصادية والثقافية وتطوير مجتمع قادر على الاخذ والعطاء والمشاركة في التطور العالمي ؟

إن تقويم دور العمالة الاجنبية او الوافدة عموماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج لا يتأثر ولا شك بمفهومنا للتنمية . وبغض النظر عن مفهوم التنمية الذي سنتناوله - والذي سيكون موضع حديثنا فيما بعد - فإن دراسة العلاقة بين العمالة الوافدة - بما فيها العمالة الاجنبية - من جهة ، وبين النمو او التنمية من جهة اخرى ، تواجه الصعاب التي تطرحها في العادة العلاقات الدائرية التي يؤثر فيها كل من المتغيرات الرئيسية ويصعب تحديد أي المتغيرات هو المتغير المستقل ، وايها هو المتغير التابع . وفي هذا الاطار يبدو بوضوح ان حجم وتركيب ونوعية العمالة الوافدة تتأثر بنموذج التنمية او النمو المتبع في البلاد المضيفة وتحدد به . ومن ناحية اخرى ، فإن توافر او عدم توافر العمالة الوافدة وشروط استخدامها ، بما في ذلك الاجور في بلاد الارسال ، لها تأثيرها أيضاً على اختيار نموذج التنمية في البلاد المضيفة ، وينطبق الامر نفسه على تنمية الموارد البشرية . فلا شك ان حجم القوى العاملة المختلفة ، ومستوى المهارة او المعرفة - او تحلف هذه المستويات - فيما يتعلق بالقوى البشرية المحلية هو احد العوامل التي استوجبت الاعتماد على قوى العمل الوافدة لتمكين الدول المضيفة من احداث نوع النمو الاقتصادي والاجتماعي الحالي فيها ، وفي الوقت نفسه فإن توافر هذه القوى الوافدة بالاضافة الى السياسات الاقتصادية الاخرى هي من العوامل ذات التأثير الكبير في اختيارات القوى العاملة المحلية لانواع النشاط الذي تمارسه . وبالتالي فهي تحدد فرص وامكانيات نمو قدرات القوى العاملة المحلية في المستقبل القريب بل والبعيد احياناً .

- ٢ -

ولا شك ان التحديث والتطوير السريعين في المجتمعات الخليجية اللذين بدأ في الستينات وتسارعا بصفة خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط عقب حرب ١٩٧٣ ما كان يمكن ان يحدثا دون الاستعانة بالعمالة الوافدة . لقد كان من الضروري ان يُعتمد بدرجة كبيرة على قوة عمل وافدة ، للمساهمة في تكوين وتطوير جهاز اداري قادر على استيعاب جزء من ايرادات النفط ، لتقديم الخدمات اللازمة للسكان وتطوير هذه الخدمات ، ولتشبيد المدن الحديثة ، وبناء مرافقها العامة واقامة البنية الاساسية المادية الضرورية ، لتوفير مستوى حياة اعلى . كما كان لا بد من الاستعانة بالعمالة الوافدة لاحداث دفعة وتوسع سريع في النظام التعليمي ، وفي الخدمات الصحية ، مما يساعد في تطوير القوى العاملة المحلية . كما اشتدت الحاجة الى قوة العمل الوافدة ايضاً لتقديم الخدمات المترتبة على زيادة استهلاك المجتمع من السلع المعمرة ، التي تحتاج للتركيب والصيانة والاصلاح . واخيراً فإن اقامة مشروعات صناعية حديثة لم يكن ممكناً دون الاستعانة بالعمالة الوافدة العربية او الاجنبية . ولسنا في حاجة الى بيانات احصائية ورقمية لابرار حجم التطور الضخم في مختلف مجالات البنية الاساسية المادية

والمعنوية في بلاد الخليج المختلفة ، ولا حتى لابرز نشأة وتطور قطاع صناعي حديث في اغلب البلدان الخليجية ، وحدث قدر من التنوع في النشاط الانتاجي عما كان سائداً من قبل .

وليس هناك من شك في ان تدفق الدخل من النفط ، واستخدام العمالة الوافدة قد يمكن البلدان الخليجية من تحديث مجتمعاتها وانتقالها خلال فترة محددة من الزمان الى بلاد تتمتع بمستوى مرتفع للمعيشة ، ويحظى اهلها بدرجة عالية من الخدمات ، ويسير رويداً رويداً في طريق القضاء على الامية ونشر التعليم بين ابناء المجتمع المحليين . على ان ذلك جميعه لا يعني في نظر الكثيرين ان تنمية اقتصادية - اجتماعية قد تحققت في هذه المجتمعات الخليجية .

إن التحديث الذي طرأ على هذه المجتمعات لا يعني من وجهة النظر هذه حدوث تنمية ، لأنه تم بصفة اساسية دون الاعتماد على الجهود الانتاجية للعناصر المحلية من السكان ، او على تقدمهم الفني او التكنولوجي ، او بالاستناد الى قدراتهم الادارية والتنظيمية . كما ان عملية التحديث هذه قد حدثت دون ان تكتسب القوى العاملة المحلية مهارات جديدة ، تمكنها من السيطرة على تكنولوجيا الانتاج المستخدمة في اقطارها ، ودون ان يكون لها بالتالي دور على الاطلاق في تطوير هذه التكنولوجيا ، والعمل على رفع كفاية العاملين في مجالات العمل المختلفة . ولم تزل البلدان الخليجية تعتمد اعتماداً شبه كامل على خبرات العناصر الخارجية في التخطيط لتحديثها ، وفي تنفيذ هذه الخطط سواء في مجالات الانشاء او الانتاج او الخدمات . كما ان عملية التحديث هذه لم تبين قاعدة انتاجية قادرة على النمو المستقل مستقبلاً .

ولا تعود نواحي القصور هذه الى قصر المدة منذ بدء عمليات التحديث وحسب ، ولا لأن التنمية تتطلب جهداً ذوياً ماثراً واستثماراً مستمراً في تطوير الكفايات اللازمة ، وهو ما لم تقصر فيه حكومات الاقطار الخليجية ، ولا لضرورة مرور وقت كافٍ قبل استكمال بناء شبكة متكاملة من المؤسسات العلمية والفنية في اكثر من مجال من مجالات النشاط ، حيث تتكاتف الجهود من اجل حل المشكلات العلمية المعقدة ، وهو ما يبدو مستحيلاً في اطار التفتت الحالي للبلدان الخليجية ، واعتمادها الكامل على الخارج ، بل يعود ذلك ايضاً الى التأثير الذي أحدثته تدفق الثروة النفطية في هذه المنطقة على توجهات الشباب الخليجي بالنسبة الى المهن والاعمال المختلفة وتأثير هذه الثروة كذلك على نظرة الخليجي .

إن الجزء الاكبر من الشباب الخليجي يمارس نشاطاً ادارياً وخدمياً بعيداً عن النشاط الانتاجي ، وهم يفضلون بصفة عامة الاستخدام في القطاع الحكومي على اي شكل من اشكال الاستخدام . وباستثناء العمل في الجهاز الحكومي ، فإن الجزء الاكبر من اصحاب الاعمال يركزون نشاطهم في مجالات : الاستيراد والتجارة والمقاولات والاعمال المالية والمصرفية . ويندر من بينهم من يعمل في مجالات الانتاج الصناعي او الزراعي او في الانشاءات . ويشير العديد من الكتابات والبيانات انه حتى حيث يتولى الخليجيون العمل

فإنهم يعتمدون بصورة رئيسية على العمالة الوافدة في اتخاذ القرارات الرئيسية ويبقى دورهم سورياً . ويذكر د. علي خليفة الكواري بالنسبة الى قطر أن الكثير من القطريين يشغلون وظائف صورية كبرى في المجال الحكومي من باب المجاملة ، او بحكم المؤهل الجامعي ، او بحكم الاسبقية . اما في القطاعات الانتاجية الاخرى ، فإن دورهم هامشي في قيادة قطاع النفط ، والصناعات الثقيلة ، ودورهم شبه معدوم في قطاع الصناعات التحويلية ، وفي قطاع الزراعة ، وقطاع المصارف والتحويل . اما دور المواطنين في هذا القطاع لا يتجاوز الصورة الشكلية ، حيث تكون الادارة الفعلية واتخاذ القرار في يد الشريك الوافد . وفي اكثر الاحيان فإن الملكية الفعلية تكون ايضاً للوافد ولا يتعدى دور المواطنين دور الكفيل او الشريك السوري^(١) . وعلى الرغم من ان الصورة قد تختلف في بعض تفاصيلها بين قطر خليجي وآخر فإنه يمكن القول ان دور الكواري يعبر بصورة عامة عما هو حادث في بلدان الجزيرة العربية المنتجة للنفط . وليس عن الاوضاع في قطر وحسب .

وإذا كانت عملية التحديث التي شهدتها بلدان المنطقة تتم في اطار مزيد من ابتعاد عناصرها العاملة المحلية عن النشاط الانتاجي ، فإنها لا تستهدف بناء قاعدة اقتصادية مستقلة قادرة على مواصلة النمو ذاتياً في حال نفاذ المصدر الاساسي لتحريك ودفع عمليات التحديث الحالية وهو النفط . ان السياسات الاقتصادية المتبعة في بلدان الجزيرة العربية المنتجة للنفط تسعى الى تطوير كل منها قطرياً ، دون تكامل اقتصادي يذكر بين بعضها بعضاً ، او بينها وبين مجموعة البلدان العربية . وتنشأ اغلب الوحدات الاقتصادية في هذه البلدان بالتعاون والمشاركة مع الشركات دولية النشاط . وتندمج اقتصاديات كل منها في السوق الدولي اندماجاً شبه كامل ، وفي اطار من التبعية الكاملة للسوق الرأسمالي العالمي . وعلى الرغم من كل محاولات تنويع النشاط الاقتصادي ودفع وانشاء قاعدة صناعية حديثة فيها ، فإن تطوير قاعدة انتاجية قادرة على استمرار النمو الذاتي في بلدان الجزيرة العربية المنتجة للنفط سيبقى غير قابل للتحقيق في اطار اقتصادياتها القطرية الضيقة . حتى ان حققت قدراً اكبر من التكامل فيما بينها دون حدوث تكامل اوسع على المستوى العربي^(٢) .

- ٣ -

إن التفريق السابق بين التحديث والتنمية يشير الى ان توافر العمالة الوافدة سواء العربية منها والاجنبية ، ومشاركتها في النشاط الخدمي والانتاجي ، كانا عاملين حاسمين في تحقيق الظفرة الهائلة في مستوى المعيشة والخدمات التي تتمتع بها هذه المجتمعات ، وفي اقامة

(١) علي خليفة الكواري ، « نحو فهم افضل لأسباب الخلل السكاني في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط : دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل في قطر ، » ورقة اولية قدمت الى : الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي ، ٢ ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ ، ص ٧ .

منشأتها ومرافقها ووحداتها الاقتصادية . وعلى الرغم من ذلك فإن الاعتماد على قوة العمل الوافدة لم يؤد الى تنمية حقيقية في اطار المجتمع بصفة عامة ، او بالنسبة الى القوى البشرية بصفة خاصة ، رغم الظفرة الكبيرة في التعليم وانتشاره وتحسن وتطور المستوى الصحي في هذه المجتمعات .

يؤكد هذا الاستنتاج ، الاجابات التي حصل عليها قسم تنمية الموارد البشرية في المعهد العربي للتخطيط ، خلال مقابلاته لاعداد ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج تمهيداً لهذه الندوة . فقد أبرزت الاجابات المتعلقة بآثار العمالة الاجنبية على التنمية وتنمية الموارد البشرية ، ان انتشار العمالة الاجنبية قد أدى الى تكاسل المواطنين عن اداء الاعمال التي يشتركون فيها مع الاجانب في العمل نفسه ، كذلك ادى الى الانصراف عن بعض المهن التي تقتضي الجهد والعمل اليدوي ، وبروز ظاهرة التغيب عن العمل ، وعدم الالتزام بأوقاته . كما أدى أيضاً الى عدم تحمس المواطنين لاكتساب المعارف والمهارات المطلوبة للمهن الوسيطة ، والتي تحتاج العمل اليدوي^(٣) .

وعلى الرغم من ان الاشارة في الملف هي للعمالة الاجنبية فقط الا انه من الواضح ان كل ما ينطبق على العمالة الاجنبية بهذا الشأن ينطبق على العمالة الآسيوية الوافدة أيضاً .

وإذا كنا نسلم بأن استخدام العمالة الوافدة لم يؤد الى تنمية الموارد البشرية المحلية ، بل على العكس ، صاحبه اتجاه متزايد لابتعاد قوى العمل المحلية عن الأنشطة الانتاجية ، فيلإى اي حد يصح القول بأن هذه الاتجاهات لدى قوى العمل المحلية هو آثار العمالة الوافدة او الاجنبية ؟ بمعنى آخر ، هل يمكن القول بأن العمالة الوافدة هي المسؤولة عن انتشار هذه الاتجاهات السلبية لدى قوة العمل المحلية ؟ او ان الامر على عكس ذلك ، لأن حجم العمالة الوافدة نفسها يتأثر بمدى سيادة هذه النظرة السلبية للعمل بين المواطنين في بلدان الجزيرة العربية المنتجة للنفط ؟

يبدو لنا أن هناك تأثيراً متبادلاً واضحاً بين الظاهرتين . ان توفر فائض من العمل الرخيص الذي يتمتع بكفاءة اعلى في منطقة مجاورة قريبة ، وامكان جذب هذه العمالة الرخيصة للعمل في بلدان الجزيرة العربية النفطية ، يشجع ولا شك المنظمين الاقتصاديين في الوحدات التي تستهدف الربح على الاعتماد المتزايد على قوة العمل الوافدة ، واستبعاد الاعتماد على قوة العمل المحلية الاقل كفاءة والاعلى اجراً . ويعني ذلك ان فرص العمل

(٢) ابراهيم سعد الدين ، « مشاكل التنمية الاقتصادية في دول الخليج » ، محاضرة القايت في : برنامج التنمية الادارية لقيادات ضباط الشرطة ، ١ ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، شباط / فبراير - آذار / مارس ١٩٧٥ .

(٣) المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج » ، « آب / اغسطس ١٩٨٢ ، ص ٨٠ .

بأجر ، المتاحة للمواطنين ، تتركز بصفة أساسية في الاجهزة الحكومية حيث يتكسد المواطنون بلا عمل . ان هذا الوضع ، ولا شك ، يضعف من امكان اكتساب العاملين المحليين لمهارات جديدة في مجالات الانتاج المباشرة او غير المباشرة .

ومن ناحية اخرى فإن الاتجاهات السلبية التي تسود لدى المواطنين المحليين قبل العمل ، تؤدي الى توجيههم الى ما اطلق عليه تقرير البنك الدولي حول قوة العمل والهجرة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، « العمالة العاطلة » او « العمالة الترفية »^(٤) Sinecure Luxury Employment وهو ما يؤدي الى زيادة حجم العمالة الوافدة من ناحية ، وعدم ، او نقص ، استخدام العمالة المحلية المتوافرة في الوقت نفسه .

على ان ما هو اكثر صحة من وجهة نظرنا هو ان كلاً من ظاهرتي تزايد العمالة الوافدة العربية والاجنبية من جانب ، والنظرة السلبية للعمل بين مواطني اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط من الجانب الآخر ، هي بعض نتائج مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في هذه البلاد . كما انها ايضاً ترتبط بالاوضاع الديموغرافية فيها .

إن التدفق السريع والكبير للثروة النفطية قد ادى الى زيادة كبيرة مفاجئة في الانفاق الحكومي . وقد هدف هذا الانفاق ، فيما هدف اليه ، الى اعادة توزيع جزء من الثروة الجديدة على المواطنين المحليين كسباً لرضائهم ، وادى ذلك الى ان تصبح الادارات الحكومية الجديدة وكالات لاستخدام المواطنين ، قبل ان تصبح منظمات لاداء خدمات محددة وباقصى كفاية . وحددت الاجور دون ارتباط بالجهود او بالانتاج والانتاجية .

كما بادرت الحكومات بمنح السكان المحليين اشكالاً مختلفة من المنح والمعونات ، اتخذت في بعض الاقطار شكل تعويضات عن استملكات ، او منح اعانات مباشرة او غير مباشرة ، او قروض طويلة الاجل ، من اجل البناء بأسعار فائدة منخفضة او بدون سعر فائدة على الاطلاق .

ومن ناحية اخرى وجّه جزء مهم من الثروة الجديدة لتكوين نوع من رأس المال الاجتماعي ، كان بعضه ضرورياً لتطور المجتمع ، ولكن جزءاً مهماً منه ، يتضمن إنفاقاً ترفياً وتبيدياً للثروة . وسرى اتجاه الى الاهتمام بأداء الخدمة دون الاهتمام او النظر الى تكلفتها . وندر بذلك الاهتمام بقياس التكلفة والعائد للعديد من المشروعات التي اقترحت ، او التي وضعت موضع التنفيذ .

وقد أدت الزيادة السريعة في حجم الانفاق العام والخاص الى نشوء وتوسع قطاع للاعمال يعتمد بصفة أساسية على استيراد وبيع السلع ، سواء الاستهلاكية منها او الرأسمالية . ويركز

Ismail Serageldin et al., *Manpower and International Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), pp. 251- 252.

جزء مهم من نشاطه في قطاع المقاولات والانشاءات والاعمال المالية المرتبطة بهذه الانشطة . ويضغط قطاع الاعمال باستمرار من اجل زيادة حجم الانفاق العام ، طالما ان هذا الانفاق يتم من دخل النفط ، دون ان يتحمل قطاع الاعمال اي نوع من الضرائب ، لتمويل الانفاق على الخدمات الحكومية .

فقد كان من الضروري لتحقيق هذه الطفرة في الاستهلاك والخدمات الحكومية ، ان تعتمد المجتمعات المصدرة للنفط في الجزيرة العربية على قوة عمل وافدة ، للمساهمة اولاً في تكوين الجهاز الاداري اللازم لحمل عبء عمليات التحديث ، وثانياً ، لتقديم الخدمات التي طلبتها هذه المجتمعات في مجالات التعليم وتحسين الصحة وغيرها ، وثالثاً ، لاقامة البنية الاساسية الضرورية ، وانشاء المدن ومرافقها ، ورابعاً ، لتقديم الخدمات المرتبطة بزيادة حجم السلع المعمرة التي تحتاج للصيانة والاصلاح ، واخيراً المساهمة في الانتاج في الوحدات الجديدة التي انشئت .

وقد كان من المفترض ان يؤدي انتشار التعليم ، وتطوير قوى عاملة محلية جديدة الى الحد بعد فترة زمنية معينة من الاعتماد على قوة العمل الوافدة . الا ان عوامل عدة ادت الى عكس ما كان متوقفاً ، الى زيادة الاعتماد على الوافدين . واهم هذه العوامل ولاشك ، وهو تسارع الزيادة في حجم الانفاق الحكومي نتيجة لزيادة الدخل من النفط . ويلاحظ في هذا الاطار ان زيادة حجم الانفاق العام ارتبطت من جانب بما يثيره توافر الثروة من رغبة في زيادة التمتع ، وعدم الاهتمام بالتكاليف ، كما ترتبط من جانب آخر بضغط قطاع الاعمال الذي يرغب في توسيع حجم نشاط وزيادة ارباحه خاصة وان هناك اختلاطاً شديداً في الادوار بين قطاع الاعمال والقطاع الحكومي في بلدان الجزيرة العربية المصدرة للنفط . وتؤدي زيادة حجم السكان الناتج من العمالة الوافدة الى ضرورة توفير خدمات اضافية للوافدين الجدد ، بما يؤدي ايضاً الى زيادة حجم الانفاق ، وزيادة الطلب على العمالة الوافدة في الوقت نفسه . والى جانب زيادة الانفاق العام ، تلعب السياسات الخاصة بالاستخدام والاجور دوراً أساسياً في توجيه العاملين المحليين للتكدس داخل الدوائر الحكومية ، والبعد عن كل نشاط منتج . ان سياسات الاستخدام السائدة تسمح بتشغيل كل العناصر العاملة المحلية في الحكومة ، اذا رغبت في ذلك ، بغض النظر عن مدى الحاجة اليها او مدى تمتعها بالمؤهلات اللازمة للاعمال التي تسند اليها . ومن ناحية اخرى فإن المستخدمين الحكوميين ، وبخاصة من المحليين ، يتمتعون باجور عالية ، حيث يشمل الاجر الذين يحصلون عليه جانباً من الربح النفطي الذي يوزع لمصلحة السكان المحليين . وعلى العكس من الاجور في الحكومة فإن الاجور في الانشطة الانتاجية ، وبخاصة تلك التي تهدف للربح ، تحددها في الاساس قوى العرض والطلب ، وتميل الى الانخفاض عن الاجور السائدة في الدوائر الحكومية . وتؤدي هذه السياسات بالاضافة الى جانب العادات والتقاليد المحلية ، التي تستنكف من العمل اليدوي الى تكديس العاملين المحليين في الدوائر الحكومية التي تسودها البطالة المقنعة . بينما يزداد في الوقت نفسه الطلب على العمالة الوافدة لاداء الانشطة الاخرى . وقد لاحظ احد الباحثين الخليجيين وهو د . علي خليفة الكواري ان

الخريجين في قطر يبتعدون عن العمل في المؤسسات والقطاعات التي تتطلب طبيعة العمل فيها الحصول على مهارات ، وتفترض في الموظف تحمل مسؤوليات وظيفية، ويتجهون بدلاً من ذلك الى اجهزة الخدمة المدنية وبعض المؤسسات العامة ، حيث يبدأ التعيين في وظيفة كبيرة وبامتيازات ومخصصات لا تتوافر في القطاعات الاخرى ، ولا يكون هناك تحديد لمسؤوليات العمل ، او تقويم لاداء الموظف ، وانما امكانية غير متناهية للتدرج الوظيفي بحكم الجنسية والاسبقية^(٥) .

وما ينطبق على الخريجين في قطر يسري ايضاً على امثالهم في البلدان العربية الاخرى المنتجة والمصدرة للنفط في الجزيرة العربية . وازضافة الى تكديس العاملين المحليين في الادارات الحكومية ، فإنهم ينظرون الى هذه الوظائف كاحد مصادر الدخل الذي يستحقونه بحكم المواطنة ، ولا يفرض عليهم بالتالي القيام بواجبات هذه الوظائف التي يستمر في إداؤها العمال الوافدون . وكثيراً ما تشغل العناصر المحلية المكدسة في الدوائر الحكومية ، بالاشتراك في أنشطة اخرى تدر عليها دخلاً أكبر واعلى ، من اهمها المضاربات العقارية والمالية التي تسود البلدان الخليجية ، والتي تسمح بتكوين ثروات ضخمة عن غير طريق العمل . وتجذب المضاربات من هذا النوع بعضاً من الكفاءات النادرة في المجتمعات الخليجية . وتبعدها عن النشاط الخلاق في المجالات التي هيئت للعمل فيها بعد تدريب طويل وشاق ، له تكلفته المالية والبشرية العالية^(٦) .

- ٤ -

إن القول بأن كلا من ظاهرتي تزايد العمالة الوافدة العربية والاجنبية من جانب ، والنظرة السلبية للعمل بين مواطني بلدان الجزيرة العربية المنتجة للنفط من الجانب الآخر ، هي بعض نتائج مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه البلاد ، لا يعني انكار احتمال التأثير السليبي لانتشار العمالة الوافدة ، بخاصة الاجنبية على سلوكيات العمل وعلى التنمية في هذه الاقطار .

ونشير في هذا الصدد بوجه خاص الى تأثير العوامل التالية :

- عدم استقرار قوة العمل الوافدة بخاصة الاجنبية ، وضعف شعورها بالانتماء .
- رخص التكاليف المالية للعمالة الوافدة خاصة الاجنبية مقارنة بتكاليفها الاجتماعية وتأثير ذلك على زيادة استخدام العمالة الوافدة .

(٥) الكواري ، « نحو فهم افضل لاسباب الخلل السكاني في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط : دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل في قطر ، » ص ٧ - ٨ .

(٦) من الامثلة على ذلك ابتعاد بعض العناصر الحاصلة على الدكتوراه من الكويتيين عن العمل العلمي في جامعة الكويت وتركيز نشاطهم في الاسواق المالية .

- وعلى الرغم من الحجم الضخم للعمالة الوافدة الى الاقطار المصدرة للنفط في الجزيرة العربية ، فإن الجزء الاكبر من هذه العمالة - بخاصة الاجنبية منها - هي عمالة مؤقتة غير مستقرة . وبينما قد يعود عدم الاستقرار في بعض الاحوال الى الموقف الذاتي لبعض العمال الوافدين ، الذين يحركهم للهجرة ، اساساً ، الرغبة في تحقيق قدر من الادخار يعودون بعده الى بلادهم حيث يتسنى لهم استثماره والعمل في ظروف اقتصادية واجتماعية افضل ، فإن الدوران السريع في قوة العمل الوافدة - بخاصة الاجنبية - في بلاد الجزيرة العربية المصدرة للنفط ، يعود أساساً الى السياسات التي تتبعها هذه البلدان ، فيما يتعلق بالسكان والهجرة ، والتي تحرص خلالها على عدم السماح باستقرار العناصر الوافدة لفترة طويلة . حتى ان بعض العاملين في مشروعات الانشاء يطلب اليهم مغادرة البلاد حال انتهاء اعمالهم فيها . وعلى الرغم من ان هذه السياسة قد تكون ضرورية لتأمين سيطرة الحكومات المحلية على الامن والاستقرار في اقطارها ، وتأكيد استمرار السلطة في ايدي مواطني البلاد الاصليين دون غيرهم ، فإن لحالة عدم الاستقرار التي تترتب عليها تأثيرها على سلوك العاملين وعلى مستوى كفاءاتهم ، مما يؤثر بالتالي على مدى النجاح المحتمل لجهود التنمية والتطوير .

إن عدم استقرار القوى العاملة يعني أولاً ، عدم إمكان تراكم الخبرة ، وعدم سهولة تطويع اساليب العمل المكتسبة في الخارج لظروف العمل المحلية ، واستنزاف قدر مهم من النفقة في احضار واعادة القوى العاملة الوافدة ، الى جانب النفقة اللازمة لتحقيق ادماجها في البلد المضيف واكسابها المعرفة الضرورية للتعايش في اطاره .

كما أنها تؤدي من ناحية ثانية الى غياب اي شعور بالانتماء ، بخاصة اذا كانت العمالة تفر من مجتمعات لا تمت بصلة الى المجتمع المضيف ، ولا يرتبط مصيرها بمصيره . حقاً ان الحرص على اطالة مدة البقاء ، قد يكون حافزاً يدفع العامل الوافد لبذل قدر من الجهد واجتناب الاهمال والتكاسل .

ولكن هذا الحافز السلبي وحده لا يدعو الى الابداع او الاجادة التي ترتبط اساساً بالشعور بالانتماء والرغبة في المشاركة في بناء مستقبل مشترك ، وتحقيق مستقبل افضل للمجتمع في حاضره ومستقبله . وتبرز خطورة هذه الظاهرة من ان العمالة الوافدة تكون الجزء الاكبر من مجموع العاملين في مجتمعات الجزيرة العربية المصدرة للنفط . وينبع الخطر هنا من ان سلوكيات العمالة الوافدة هي التي تحدد سلوكيات العمل بصفة عامة في هذه الاقطار ، بما في ذلك سلوكيات العمالة المواطنة . ويشير د. الكواري الى هذه الحقيقة موضحاً انه حيث تمثل العمالة الوافدة اغلبية ، وحيث تأتي هذه العمالة من مجتمعات لا تمت بصلة الى المجتمع الجديد ، ولا يرتبط مصيرها بمصيره « فإن مثل هذا الوضع يخلق احباطاً ، ويجعل سلوكية العمالة الوافدة هي الاصل ، ويعمل على تبعية سلوك العمالة المواطنة والعمالة الوافدة الاخرى ذات الشعور المهني ، او ذات الرغبة في خدمة المجتمع الذي وفدت اليه » (٧) .

(٧) الكواري ، المصدر نفسه ، ص ١٠ .

- تتصف اقتصاديات بلاد الجزيرة العربية المصدرة للنفط - خاصة بعد ارتفاع اسعاره في عام ١٩٧٣ - بوفرة رأس المال وعجز في القوى البشرية ، نتيجة للفراغ السكاني من جانب ، ولانخفاض نسبة المشاركة ، وانخفاض المستوى المهاري للقوى العاملة المحلية من الجانب الآخر . ان النتيجة الطبيعية لمثل هذه المعطيات هي ان يتجه الاقتصاد بصفة عامة الى استخدام اساليب تقنية تكثف من استخدام رأس المال ، وتقلل بقدر الامكان من استخدام العمالة . الا ان الواقع يخالف ذلك بالنسبة الى العديد من الانشطة الاقتصادية والخدمية . فباستثناء قطاع النفط والصناعات الحديثة ، فإن اغلب الانشطة الاقتصادية الاخرى تستخدم تقنيات تعتمد على العمالة الكثيفة بصفة اساسية . ويعود ذلك الى ان المنظمين عندما يصدرون قراراتهم بشأن الاساليب المستخدمة فإن هذه القرارات تستند بالاساس الى تقديرهم للنفقات التي يتحملونها بالفعل ، والى العائد الذي سوف يعود عليهم من استخدام الاساليب الانتاجية المختلفة .

ويرجع اقبال العديد من المشروعات في بلاد الجزيرة العربية المصدرة للنفط ، الى استخدام العمل كبديل عن رأس المال ، الى ان اصحاب هذه المشروعات يقدرون ان توافر العمالة غير الماهرة الرخيصة في الاسواق المجاورة يتيح لهم استخدام العمالة الكثيفة بتكلفة اقل من استخدام وسائل وفنون انتاج اكثر كثافة رأسمالية . ان احد العوامل الرئيسية المحددة لاختيارهم هو الانخفاض النسبي لاجور العمالة غير الماهرة وتوافرها في الاسواق القريبة خاصة الاسواق الآسيوية ، والارتفاع النسبي في اجور العمال المتخصصين اللازمين لادارة وصيانة المعدات الرأسمالية الثقيلة وصيانتها ، وصعوبة توفير قطع الغيار لها في الوقت المناسب ، الى جانب صعوبة توفير هذا النوع من العمالة المتخصصة ، وقدرته على الانتقال بين عمل وآخر ودولة واخرى . ولذلك يميل المنظمون الى اساليب انتاجية كثيفة العمالة ، تعتمد على ايد عاملة منخفضة الاجر كبديل اضمن ، واقل تكلفة . ان حقيقة ان كل زيادة في العمالة لها تكلفتها الاجتماعية الكبيرة ، لا تدخل في حسابات المشروعات الفردية طالما ان الحكومات تتحمل بالكامل هذه التكلفة الاجتماعية ، وطالما ان المشروعات الخاصة او الافراد ، لا يساهمون بأي شكل من الاشكال في تمويل الانفاق العام .

وتشير بعض الدراسات الى الارتفاع الكبير للتكلفة الاجتماعية للعمالة الوافدة : فيشير احد اعضاء مجلس الامة الكويتي ان المجتمعات الوافدة في بلدان الخليج والتي كانت تقدر بنحو ٣,٥ مليون مهاجر في عام ١٩٧٥ كانت تحتاج لخدمتها الى نحو ٢٨٤ الف وظيفة من العمالة الوافدة في مجالات التعليم والصحة والامن والخدمات وغيرها^(٨) . وفي تقدير خاص بقطر ، قدر

(٨) « الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية ، » ورقة قدمت الى : منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة العادية ، ١٠ ، بغداد ٦ - ١٦ آذار / مارس ١٩٨٢ ، ص ٢٢ .

د. الكواري ان التكلفة المالية للعامل غير المهني وشبه المهني في قطر بالنسبة الى صاحب العمل تتراوح بين ٨٠٠-١٥٠٠ ريال قطري شهرياً ، يضاف اليها حوالي ٢٠٠ ريال تكلفة سكن ومصاريف سفر ، بينما تتكلف الدولة بالنسبة الى الوافد الواحد من هذه الفئة نحو ٤٠٠٠ ريال شهرياً وذلك من اجل توفير الخدمات الصحية والامنية والخدمات الثقافية والتعليمية ودعم المواد الغذائية والكهرباء والماء والمنتجات النفطية وغيرها . ذلك فضلاً عما يؤدي اليه الضغط السكاني من الضغط على المرافق والمنافع والخدمات العامة ، وما يؤدي اليه ذلك من تخفيض مستواها ، وخلق مزيد من الحاجة الى العمالة الوافدة للقيام بها^(٩) . ويعني هذا الفرق الضخم بين التكلفة المالية المباشرة التي يتحملها المستخدم للقوى العاملة ، وبين التكلفة المجتمعية لهذه العمالة . ان اختيار اساليب الانتاج المستند الى التكاليف المالية المباشرة لا يعكس المصالح الحقيقية للمجتمع ، وان الاستخدام الواسع لاساليب الانتاج الكثيفة العمل ، يؤدي الى اهدار واسع النطاق لموارد المجتمع التي هي في النهاية محدودة ، حتى وإن بدت كبيرة نسبياً في اللحظة الراهنة . ويكفي ان نشير هنا الى بعض التقديرات التي تذكر احياناً عن مدى الزيادة غير المبررة في قوى العمل في بعض بلدان الخليج . فتذكر احدى الدراسات حول الموارد البشرية في دولة الامارات ان نسبة عالية من عمال قطاع التشييد وهو اكثر القطاعات استخداماً للعمالة يمكن الاستغناء عنها باستخدام المكننة الحديثة ، كما ان العمال يرتفع عددهم بشكل ملحوظ في قطاع التجارة لانتشار آلاف المنشآت الصغيرة التي يمكن الاستغناء عنها باستخدام وسائل التسويق الحديثة هذا الى جانب التكدس الوظيفي في المصالح الحكومية وكثرة استخدام الفراشين والحراس ، وقد قدرت العمالة الزائدة في القطاع الخاص بنحو ١٢ بالمائة وذلك بافتراض استمرار استخدام الوسائل التكنولوجية الحالية . اما في حالة استخدام التكنولوجيا المناسبة وزيادة الاعتماد على المكننة ، مع ما يتصل بها من تحسينات في التشكيل الوظيفي لمجموعة المهارات المستخدمة ، وبدرجة اعلى من الكفاية فإنه بالامكان الحصول على الناتج المحلي نفسه ، عن طريق استخدام قوة عمل تقل بمقدار ٢٥ بالمائة من قوة العمل المستخدمة بالفعل^(١٠) .

ويطرح د. علي خليفة الكواري امكان تخفيض حجم القوى العاملة في قطر بنسبة ١٦ بالمائة فيما بين ١٩٨٣ - ١٩٨٥ عن طريق تخفيف حدة البطالة المقنعة والتضخم الوظيفي ، واعادة النظر في اخلاقيات وسلوكيات التوظيف الاجتماعي والعمل ، وتبني التقنيات الملائمة لظروف قطر ومشكلاتها السكانية^(١١) .

(٩) الكواري ، المصدر نفسه ، ص ١١ .

(١٠) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، « افكار اولية حول الموارد البشرية لدول الخليج ، »

(مذكرة غير منشورة) ، ص ١١-١٢ .

(١١) الكواري ، المصدر نفسه ، ص ٢٠-٢٢ .

وإذا كان توافر العمالة الاجنبية الرخيصة في مناطق مجاورة لاقطار الجزيرة العربية المصدرة للنفط ، هو احد العوامل ذات التأثير في نموذج النمو المتبع ، فإن الامر الاشد وضوحاً هو ان معدلات النمو السائدة ، لها تأثيرها الكبير في معدلات تدفق العمالة الوافدة ، بخاصة العمالة الاجنبية على بلدان الجزيرة العربية المصدرة للنفط .

وتبين دراسة عن استراتيجية طويلة الاجل للتنمية اتمتها بعثة للبنك الدولي في الكويت ان الكويتيين يمكن ان يصلوا الى ٦٠ بالمائة فقط من سكان الكويت في عام ٢٠٠٠ اذا استمرت الاتجاهات الحالية للتنمية والاستخدام . كما ابرزت دراسة لوزارة التخطيط في الامارات العربية المتحدة انه بافتراض ان الوافدين يشكلون ثلثي القوى العاملة ، ونصف السكان في منطقة الخليج عام ١٩٨١ ، فإنه اذا استمر النمو الاقتصادي على معدلات تتراوح بين ٨ - ١٢ بالمائة سنوياً كما هو الحال الآن ، فإنه بافتراض معدل نمو للنتاجية يساوي ٢ بالمائة ، وبافتراض نسبة مشاركة للوافدين في قوة العمل عند حدود ٥٠ بالمائة ، وان نسبة مشاركة المواطنين ستكون في حدود ٢٥ بالمائة ، فإن نسبة الوافدين الى السكان ستبلغ بعد خمس عشرة سنة ما بين ٥٧-٧٦ بالمائة حسب معدلات النمو المحققة . اما العمالة فسوف تبلغ ما بين ٧٧ - ٨٧ بالمائة من مجموع العمالة في منطقة الخليج . وتبين هذه الدراسة ان ارتفاع معدل النمو بمقدار ١ بالمائة سيؤدي الى انخفاض في نسبة المواطنين الى مجموع السكان في منطقة الخليج بمقدار ٤ بالمائة بعد عشر سنوات^(١٢) .

وعلى الرغم من ان الدراسات السالفة الذكر تتحدث عن الوافدين بصفة عامة ، الا ان الاحتمال الاكبر ان تأتي النسبة العظمى من الزيادة في الوافدين من مصادر غير عربية ، وان تزداد نسبة غير العرب كلما ارتفعت نسبة النمو المحققة . وتبرز البيانات الخاصة بالاذونات الممنوحة للعمل في بلدان شبه الجزيرة العربية المصدرة للنفط خلال فترة الارتفاع الكبير في معدلات النمو خاصة بعد ١٩٧٧ ، ازدياداً كبيراً في هجرة العمالة غير العربية ، وتزايد نسبة العمال الاجانب الى مجموع العاملين في بلدان شبه الجزيرة . ومن المنتظر ان يستمر هذا الاتجاه مستقبلاً ، ما لم يحدث زيادة في مجمل العرض من قوى العمل العربية شبه الماهرة والماهرة من جانب ، وما لم يحدث اعادة نظر في معدلات النمو المنشودة للحد من التدفق الكبير للعمالة والسكان الى بلدان شبه الجزيرة العربية المصدرة للنفط من جانب آخر .

إن التزايد الشديد في تدفق السكان والعمالة الوافدة خاصة الاجنبية الى بلدان شبه الجزيرة العربية المصدرة للنفط قد أدى الى فزع متزايد لدى بعض المسؤولين ، ولدى بعض القيادات الفكرية والسياسية ، من تحويل المواطنين المحليين الى اقلية متضائلة على وجه

(١٢) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، المصدر نفسه ، ص ١٦ .

الاستمرار . وقد ادى هذا الى طرح ضرورة التفكير في وضع استراتيجية طويلة الامد للتنمية ، تبدأ من تخطيط السياسة السكانية ، وتهدف الى تحقيق توازن سكاني بين الوافدين والمحليين من جهة ، وبين مختلف عناصر الوافدين من جهة اخرى .

ولن نتطرق هنا الى مناقشة الاقتراحات بهذا الشأن حيث ستكون حلول قضية العمالة الاجنبية في منطقة شبه الجزيرة العربية موضع معالجة في دراسات اخرى . ولكننا نشير فقط الى ان اعادة التوازن المطلوب ستتطلب مشاركة فعلية وفعالة من العناصر المحلية في العمل الانتاجي ، خارج قطاع النشاط الحكومي ، والارتفاع بالمستوى المهاري لهذه العناصر المحلية لتلعب دوراً رئيسياً في القيادة الفعلية - لا الرسمية فقط - في قيادة الانشطة المختلفة الى جانب مساهمتها المتزايدة في العمل الانتاجي الذي يحتاج الى مهارات متقدمة . وحتى بافتراض قيام نظام تعليمي وتدريبى قادر على الاستجابة السريعة لمتطلبات التطور ، فإن تأمين هذا النوع من العمالة المحلية سيتطلب وقتاً طويلاً نسبياً . كما انه سيتطلب ما هو اهم من ذلك ، الا وهو حدوث تغيير اساسي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي السائد والسياسات الخاصة بالاستخدام ، وعلى رأسها سياسات الاجور وتكاليف العمالة ، بحيث يتحمل قطاع الاعمال جزءاً مهماً من التكلفة الاجتماعية الحقيقية للعمالة الوافدة .

تعقيب

سعاد الصباح

قبل ان ادخل في التفاصيل لا بد من الاشارة بالمجهود القيم الذي قدمه د. سعد الدين في معالجته لموضوع مهم للغاية وهو موضوع الساعة ، ويعتبر الموضوع الاساسي بالنسبة لمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ، كما أنه يتسم بالتعقيد والتشابك ويحتاج الى شجاعة وموضوعية يصعب توافرها في هذا الايام . وقد غطى الباحث الجوانب الاساسية للمشكلة وما سأضيفه لا يتعدى التأكيد على بعض النقاط ، او تقديم اضافات تهدف الى زيادة التوضيح . وأعترف انني لا اختلف جذرياً معه في تصوري للموضوع من حيث اهميته والطريقة المثلى لمعالجته . ولي ملاحظات ثلاث :

أولاً : في مجال تعريف التنمية ، اضاف الباحث ثوباً جديداً وهو اصطلاح في رأيي ذو اهمية بالغة ، وينطبق كلياً على ما حدث وما يحدث في منطقة الخليج الا وهو اصطلاح « التحديث » بمعنى ان الطفرة التي صاحبت الثروة النفطية لم تمس الهياكل الاساسية للنتاج وإنما جاءت تنمية ذات طابع تجميلي للمجتمع ولا تنطوي على اي تغيير جذري . لذلك لاحظت بعض الغموض فيما يعنيه الباحث ضمناً عن تعريفه للعمل المنتج ، بما قد يوحي للبعض ان الاعمال التي تعتمد أساساً على رأس المال والادارة لا تعد اعمالاً منتجة ، فإساء الفهم بأن التجارة والخدمات والاعمال المصرفية اعمال غير منتجة . واني متأكدة ان الباحث لا يقصد ذلك ، وإنما أراد ان يؤكد على اهمية الانتاجية وليس على مجرد الوظيفة فقط .

ثانياً : اتفق مع الافكار التي عرضها الباحث حول تحليل الآثار السلبية للعمالة الاجنبية ، غير ان لي بعض الملاحظات ، فمن ناحية أجد ان الباحث في بعض الاحيان لجأ الى التعميم ، إن في تحليل المسببات او في تعميم النتائج ، وبالرغم من اعترافه بأن هناك تفاوتاً بين البلدان الخليجية الا أنه اعتمد على نتائج الدراسة القيمة للدكتور علي الكواري والمتعلقة بقطر . ومن ناحية اخرى يلاحظ شبه غياب العامل الكمي في التحليل ، وقد يكون ذلك مجالاً آخر تركه

الباحث وهدفه من ذلك تقديم اطار تحليلي للمناقشة وترك مجال للباحثين الآخرين للقيام بدراسة تفصيلية كمية .

ثالثاً : اني ادعو كما يدعو الكثيرون الى وضع استراتيجية طويلة الاجل للتنمية ، لا للتحديث ، تأخذ في الاعتبار العلاقة بين الانتاج والهيكل السكاني ، واني من الداعين بحماس الى اتباع سياسة للتجنيس والى ادخال نظام ضرائبي كفاء وعادل في هذه البلدان ، وهما علاج لكثير من المشاكل الاقتصادية . اما بالنسبة للتجنيس فإن اتباع سياسة جدية للتجنيس في البلدان الخليجية ستؤدي لأن تكون العمالة الوافدة العربية اكثر استقراراً ونتاجية وولاء . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإن هذه البلدان تكون قد استفادت من العائد للاستثمار البشري لهذه الطاقات . وإذا لم تقم بسياسة التجنيس او الإقامة الدائمة فإن هذه البلدان ستخسر خبرة طويلة اكتسبتها العمالة العربية الى جانب اندماجها في المجتمع واكتسابها المعرفة الضرورية للتعاشي في اطاره وفي ظل تقاليده .

اما فيما يخص بالضريبة فإنني أدعولفرض ضريبة على الوحدات الانتاجية التي تتبع اسلوباً للانتاج ذا كثافة عمالية بما يتناقض مع طبيعة الهيكل الاقتصادي لبلدان الخليج والتميز بوفرة رأس المال ، وذلك لكي يساهم القطاع الخاص بجزء من التكلفة الاجتماعية ، وان يكون هناك نوع من التمييز بين الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية وغيرها من الصناعات ، وذلك بتشجيع الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية في اعطائها مزايا عالية .

إن من اهم المشاكل التي تواجه بلدان الخليج وشبه الجزيرة العربية هي مشكلة ندرة عامل من عوامل الانتاج الا وهو العمالة الماهرة ، وما لم تقم السلطات بخطوات ايجابية لمواجهة هذه المشكلة فإنها ستزداد حدة مع الايام لأنها مشكلة حيوية يجب النظر اليها بجدية وذلك للأسباب الآتية :

١ - إن عرض العمالة العربية الماهرة يتناقص مع حاجة البلد المصدر لعمالته المحلية .

٢ - ان عرض العمالة الاجنبية يزداد وبأسعار رخيصة جذابة ولذلك يخشى من ان المد الاجنبي للعمالة يجتذب سوقاً اكبر ، حتى أننا نجد ان بلداناً مصدرة للعمالة كمصر بدأت باستيراد العمالة الآسيوية ، وكذلك بلد كلبنان تنافس العمالة الآسيوية فيه العمالة العربية .

٣ - الخوف من ذوبان الشخصية الخليجية وتغير ملامح المجتمع الخليجي تحت تأثير العادات المستوردة مع العمالة الاجنبية غير العربية ، وظهور مجتمعات متنافرة داخل المجتمع الواحد ، كل له عاداته وتقاليده وطقوسه . ولذلك فإن من الامور الملحة النظر الى تجنيس الكفاءات العربية واعطاء الاقامات الدائمة لعنصر العمل الموجود في بلدان الخليج حتى نضمن استقرارها ومن ثم انتاجيتها ، لأنني كما ذكرت سابقاً ان عرض العمالة العربية في تناقص ، فإذا لم تستفد بلدان الخليج والجزيرة العربية من العمالة الموجودة لديها فإن التوويض سيكون بالعمالة الاجنبية . وكذلك يجب ان تقوم هذه البلدان باعداد برامج مكثفة للتدريب واعادة التدريب

لضمان تناسب الكفاءة والخبرة للاعداد الموجودة حالياً من العمالة مع طبيعة ومتطلبات الاقتصاد القومي ، على أن تأخذ بعض هذه البرامج بعين الاعتبار متطلبات اقتصاد ما بعد النفط لهذه البلدان .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإن من الاهمية بمكان ، ان تقوم البلدان الخليجية باعداد العمالة المحلية اعداداً يتناسب مع المرحلة القادمة لاقتصادها ، وان يستفاد من البطالة المقنعة الموجودة داخل الجهاز الحكومي والعناية بتدريبها واعدادها . وذلك يعني نظرة واقعية لسياسة الاستخدام العام ، لأن ذلك ينطوي على هدر للموارد البشرية المتاحة . كما يجب تشجيع المرأة الخليجية للدخول في سوق العمل ووضع التشريعات اللازمة لحمايتها وتدريبها التدريب المناسب لامكاناتها ، وبذلك تسد هذه الطاقة المعطلة ثغرة في قوة العمل .

ولضمان التناسق بين بلدان الخليج والجزيرة العربية بالنسبة للعمالة الوافدة يتحتم البدء بوضع اسس لسوق عمل مشتركة ، وذلك يتطلب نظرة جديّة للتعامل الاقتصادي بين البلدان الخليجية يكون سوق العمل المشتركة من اهم اولوياته ، حيث تضمن هذه السوق تيسير حرية التنقل ، حرية الاقامة ، وحرية العمل داخل منطقة السوق لافراد القوى العاملة من بلدان السوق . وكما يذكر امين عز الدين في بحث عن انشاء سوق العمل المشتركة ان ذلك يتطلب رفع جميع القيود والاجراءات والنظم التي تعوق تنقل القوى العاملة عبر حدود بلدان السوق والتي تعوق افراد القوى العاملة او تحد من حريتهم في البحث عن العمل والتعاقد الفردي او الجماعي للعمل . كذلك في رأيي ، يتطلب انشاء سوق العمل المشتركة توافر مجموعة من الضمانات تقوم على التعاقد الحر وعدم الانصياع الكامل لتدخل البلد في تنظيمه ، وان تتمتع هذه القوى النازحة بقدر من الخدمات والتسهيلات لا يقل مستواها عن المستوى الذي كانوا يتمتعون به في بلدهم الاصيل . ومن الطبيعي ان يتم ذلك في اطار خطة تفصيلية خليجية شاملة للموارد البشرية قائمة على سياسة سكانية واضحة في ضوء العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واهداف المجتمع في الاجل الطويل ، تتضمن خطة لتنمية الموارد البشرية ووضع خطط للتعليم والتدريب تهدف الى اعداد قوى العمل المحلية للقيام بالاعمال الاكثر مناسبة لها والتي تعتبر هدفاً للعمالة المحلية .

تعقيباً

دارم البصام

من خلال قراءاتي لاسهامات د. ابراهيم سعد الدين في معالجة اشكالية التنمية في الوطن العربي ، يمكنني القول بثقة بأنه من بين من يستطيع توفير الصورة الواضحة عند الشروع في تحليل الاشكالية المعينة ، كما يتميز في كتاباته بالاقتصاد والدقة ، والابتعاد عن المصطلحات الفنية التي قد تحجب الفهم عن القارئ العادي . اضافة الى تمتعه بالمعرفة المتعددة والمطلوبة في الحقل التنموي من اجل الاحاطة بالظاهرة المدروسة .

وفي معرض التعليق على الدراسة التي بين ايدينا ، يحضرنى نوعان من التساؤلات والملاحظات ، احدهما منهجي والآخر مفاهيمي ، وا طرحهما كالآتي :

١ - ملاحظات في المنهج

تنحو الدراسة من ناحية المنهج المتبع منحى وصفيّاً تحليلياً ، مما يعطي عندها ثقلأ في الاجابة عن سؤال كيف الظاهرة ؟ مقابل اغفال الاجابة الوافية عن سؤال لماذا الظاهرة ؟ ولا نختلف في القول بأن الاخير هو الالم في عملية التحليل ، اذ تقبع فيه القوانين الموضوعية المطلوبة للتفسير .

وقد يجد الباحث تبريراً في ذلك ، اذ ان الدراسة التي تكلف باعدادها تبحث عن الآثار وليس عن الاسباب ، الا اننا ما زلنا نعتقد بأن الاحاطة الكلية تتطلب التطرق الى مثل تلك الجدلية .

واذا ما كان التخطيط لباحث الندوة قد أخذ بمبدأ تكليف باحث معين للكتابة عن اسباب الظاهرة ، وتكليف باحث آخر للكتابة عن آثارها ، فقد كان من المنطقي ان يتوافر اتفاق منهجي مسبق بين الطرفين لتحديد المتغيرات ونسق التحليل ، نظراً للعلاقة الوثيقة بين البعدين ، وهذا ما لم يحدث على ما يبدو .

ولا نعني بملاحظاتنا هذه ، ان الورقة قد أغفلت كلياً ذكر الاسباب التي تقف وراء ظاهرة اللجوء الى العمالة الوافدة ، فقد جاءت الاشارة الى ذلك في اكثر من موقع منها ، الا ان ما نطمح له هو ان تكون الاحاطة اكثر شمولاً ، ويعني تشخيص العام والجوهري والمشارك في كل من العامل الداخلي الذي يمكن أن يتضح من خلال معالجة مفصلة للتكوين الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمعات النفطية ، ورصد الطبقات الاجتماعية الفاعلة من خلال مصالحها وتوجهاتها الاستثمارية وشكل العلاقة بين الثروة والقوة ، وتحليل ذلك كله على ضوء العلاقة بالعامل الخارجي المتمثل بشكل الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي وحركة تدويل رأس المال والعمل .

إن غياب مثل هذه المعالجة التفصيلية قد أدى بالورقة الى ان تأخذ بالمنظور النيوكلاسيكي في التحليل ، وان تكون اطروحتها الاساسية كالاتي : ان هناك خللاً هيكلياً (الهيكل هنا بمعنى مجموعة الوظائف) في المجتمعات الخليجية ادى الى اللجوء المطرد للاعتماد على العمالة الوافدة ، وان التغلب على ذلك يمكن أن يأتي في صورة تحقيق التوازن والتوظيف الامثل للموارد بفرضية حدوث تغيير اساسي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي السائد باتجاه اتساق اكثر كفاءة . والفرضية هنا متعلقة بمسألة وفرة او ندرة عوامل الانتاج ، وان انتقال العمالة قد تم ببساطة بسبب فائض رأس المال النفطي الذي ولّد طلباً على العمل زاد عن العرض الداخلي .

ولا يعني هذا الامر مرة اخرى ان الورقة لم تحل من العديد من الاشارات التي يمكن استخدامها في التحليل البنائي ، الا ان تلك الاشارات غالباً ما تقف عند الوصف المجرد ولا تذهب للرصد التفصيلي المطلوب . فقد ورد في الدراسة على سبيل المثال ما يؤكد « بان تزايد العمالة الاجنبية في البلدان الخليجية هو نتاج مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية » . ولكن يبقى مثل هذا التعميم بحاجة الى تفصيل اكثر ، فيا ترى ما هو اثر تلك السياسات ، من المنظور التنموي ، على كل من الوحدة السياسية ، والدولة والعلاقة بين رأس المال والعمل ، وعلى صيغة المشروع المجتمعي في رؤيته الحاضرة والمستقبلية . واخيراً اثر ذلك كله على الاشكالية المدروسة .

وما دامت الورقة كذلك تتحدث عن تنمية القوى البشرية ، فما اثر تلك السياسات على المشروع الديمقراطي ، والتعليمي ، والثقافي واخيراً نسق القيم التي يمكن أن ترتبط بالعمل المنتج والحس الهادف في الحياة . فنحن هنا على ما اعتقد لا نعالج مسألة تنمية القوى البشرية من خلال منظور رأس المال البشري وايدولوجية الكفاءة والاعداد المهني ، وانما من منظور التنمية المتكاملة للعنصر البشري ووضعه في مركز عملية التنمية بدلاً من ان يكون ظللاً لها .

وعلى الرغم من ان عنوان الدراسة يدلل بأن العلاقة هي احادية الطرف ، اي بمعنى اثر العمالة الاجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة ، فقد حاول د. سعد الدين تصوير العلاقة المتبادلة في التأثير والتأثر ، الا ان الطرح قد جاء مرة اخرى من خلال رصد بعض

المظاهر او المعالم المتفرقة ، وليس من خلال التفريق بين ما هو جوهري ، وما هو غير جوهري ،
والمطلوب في عملية التحليل الجدلي .

٢ - ملاحظات في المفاهيم

لقد جاء في مخطط الندوة ما يوضح بأن على الدراسة ان تبحث في آثار العمالة الاجنبية
على عملية التنمية في اقطار الخليج العربي من منظور شامل ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة
للتكامل العربي . وهذا ما يحمل الدراسة على بحث المشكلة من خلال ابعاد ثلاثة : القطري
والعربي والعالمي .

أ - البعد القطري

وفي معالجة مثل هذا البعد ، فلا شك بأن الاحاطة تتطلب بداية التعرف على طبيعة
التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في البلدان الخليجية ، والذي يحتم توجهات عملية التنمية ،
واسباب الاعتماد على العمالة الوافدة ، ومن ثم الآثار .

وهذا الصدد نناقش ما جاء في الدراسة ، وكالاتي :

(١) في تحليل التكوين الاجتماعي - الاقتصادي للاقطار الخليجية لم تذهب الورقة الى
اكثر من الاشارة الى ان الجزء الاكبر من اصحاب الاعمال يركزون نشاطهم في مجالات
الاستيراد والتجارة والمقاولات والاعمال المالية والمصرفية ويندر من بينهم من يعمل في مجال
الانتاج الصناعي او الزراعي او الانشاءات ، اضافة الى ان الجزء الاكبر من الشباب الخليجي
يمارس نشاطاً ادارياً وخدمياً بعيداً عن النشاط الانتاجي . واخيراً فقد كان هنالك حاجة ضرورية
لاستيراد قوى عاملة باعداد كبيرة لتقديم الخدمات اللازمة للسكان وتطوير هذه الخدمات ،
ولتشبيد المدن الحديثة وبناء مرافقها العامة واقامة البنية الاساسية المادية والضرورية لتوفير مستوى
حياة اعلى ، وللمساهمة كذلك في تكوين وتطوير جهاز اداري قادر على استيعاب جزء من
ايرادات النفط .

ولا يخفى على المتتبع ان مثل هذا التحليل الوظيفي لا يمكن أن يعكس الاسباب البنائية
التي تقف وراء مثل هذا التكوين .

إن من اهم مظاهر الاقتصادات الخليجية كما ذكرت الورقة هو فعالية القطاع الثالث ،
وهذا يعني بنائياً بأن تدوير رأس المال قد توسع بدون استثارة للانتاج ، وبما افرز تصنيفاً اجتماعياً
يمكن أن ندعوه بالبرجوازية الرثة والتي تتضمن التجار والوكلاء والوسطاء والمقرضين والمضاربين
بالعقارات . . . الخ . ولعل مثل هذا النمو من الفئات الطفيلية يخلق الوهم بتوسع النشاط
الاقتصادي ، بدون وجود حقيقة من التوسع في الانتاج . وبتعبير ادق فإن طلاق النشاط
الاقتصادي المنتج هو صفتها الاساسية .

وعندما نتعمق بتحليل النشاط الطفيلي في البلدان النفطية نجد بأنه يأخذ شكلاً واضحاً وشكلاً خفياً ، والاخير هو الاكثر مقاومة للتغير . فالطفيلية تكون واضحة عندما يتوجه الفائض الاقتصادي باتجاه الاستهلاك المفتوح . وتكون حتمية في تواجدها بين الطبقات الاجتماعية التي توحى بأنها نشطة اجتماعياً واقتصادياً ، في حين انها في الواقع لا تساهم في النشاط الانتاجي الايجابي .

ومن خطورة الطفيلية الاجتماعية هي قناعتها بمبدأ الجهد الاقل ، فبينما نجد في العديد من المجتمعات ذات الاقتصاد الصحي ، ان الجهد الانتاجي هو الطريق الوحيد لتراكم الثروة ، نلاحظ بأن المجتمعات الخليجية بطبعها لا تشجع ذلك ، حيث انها بالاساس لا تتصف بالدينامية .

واذا ما سلمنا بأن الطبقات التجارية الخليجية هي رثة في طبيعتها وطفيلية في نشاطاتها ومبادراتها ، فإن من المنطقي ان نستنتج بأنها لا يمكن أن تعتمد على طبقة عمالية منتجة ، وتعمل على تحقيق علاقة وثيقة بين رأس المال والعمل ، بل ان تحصيل الحاصل يكون باعتمادها على طبقة عاملة رثة هي الاخرى ، وطفيلية سلباً .

وهنا نأتي الى اسباب الاعتماد على العمالة الوافدة بصورة هائلة ، فبدلاً من تكوين الطبقة المنتجة المحلية ، والتي يمكن أن تدفع باتجاه التطوير الاقتصادي - الاجتماعي ، وبدرجة مطلوبة من الانتماء والاستمرار ، لجأت البلدان الخليجية الى طبقة العمالة المهاجرة ، والتي انتزعت أساساً من مهنها التقليدية في الزراعة في بلدان المنشأ ، اطلق سراحها في اي نمط انتاجي ، او اي تنظيم اجتماعي او اقتصادي ، وهي لا تعيش فقط بعزلة عن بقية افراد عوائلها النشطين اقتصادياً ، بل تم انتزاعها اجتماعياً وسيكولوجياً من جذورها . وكل هذه المقومات هي ما ينسحب على تسميتها بالطبقة العاملة الرثة التي تتطلبها المصالح التجارية في البلدان النفطية .

ولاستكمال صورة التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في هذه البلدان ، نناقش وضع الطبقة المتوسطة وكيفية تأثرها وتكوينها في الاطار العام . إنه من احد مظاهر الطفيلية الخفية هي البيروقراطية المتنامية ، والتي بدأت كما توضح لنا الدراسة تنمو بحجم لا علاقة له بالحاجات الاساسية في البلدان الخليجية ، وظهرتها الواضحة هي البطالة المقنعة والتكدس الهائل للمواطنين في اجهزة الخدمة المدنية .

ولذلك أسباب متعددة اشارت الدراسة الى بعضها ، وخاصة ما يتعلق بمبدأ اعادة توزيع جزء من الفائض النفطي ، واعتبار الوظيفة من ضمن حقوق الجنسية . وذلك وارد تماماً الا اننا نقول من جانب آخر بأن النظام التعليمي كاحدى الوسائط الاجتماعية - الاقتصادية قد تم توجيهه بالشكل الذي يعمل على تخريج اعداد كبيرة من الجامعات من دون توجه انتاجي ، وبالتالي فإن الخريجين بطبعهم لا يهدفون احتلال مواقع انتاجية ، ويتحولون بالنتيجة الى طبقة متوسطة رثة ، يشكلها جيل ضائع بين اللامعيارية وعدم توجيه الطاقات من جهة ، ومفتقر الى

التوجيه الفلسفي للعمل المبدع من جهة اخرى . ولعل الخطورة على هذه الطبقة في مثل التكوين الاجتماعي - الاقتصادي القائم ، ان الطبقات التجارية تمتص منها اكثر الافراد دينامية وقدرة ، وتفسد بل تحطم النوعية التي نعتبرها من اندر الموارد الانتاجية .

بعد كل هذا ، يمكننا التأكيد بأن هذه الشرائح الثلاث هي التي تفرز المجتمع الطفيلي . وهي فئات تظهر عادة في مجتمعات بدأت تتخلى عن ماضيها بصورة اسرع من ظهور بواذر المجتمع الجديد . ومثل هذه الطبقات الانتقالية ، تشكل تحديات حضارية واقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة ، وتضع كل العقيات للتعبة نحو الانتاج ونحو الانضباط الاجتماعي المطلوب لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ونحن نعتقد في هذا المجال ان الطفيلية الاجتماعية في البلدان النفطية تتطلب المزيد من التحقق العلمي ، والذي غالباً ما أهمله علماء العلوم الاجتماعية ، كما أهملته غالبية دراسات هذه الندوة .

وما يمكن أن نطرحه للتساؤل في هذا الصدد هو :

- هل يمكن أن نعامل الطفيلية الاجتماعية كاشكالية اقتصادية وكناتج للتخلف الاقتصادي يمكن أن يختفي بعد تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

- هل نعتبرها اشكالية اجتماعية - سياسية او سياسية اقتصادية لا ترتبط بوضع التخلف الاقتصادي بقدر ارتباطها بوجود المجتمع الطبقي ، وشكل الترابط بين السلطة والثروة ؟

- ام نعتبرها اشكالية اجتماعية - حضارية او اجتماعية - نفسية ، نشأت في هذه المجتمعات ويمكن أن تستمر حتى في حالة تبدل الاطار السياسي - الاقتصادي ؟

وإذا ما اعتبرناها اشكالية اقتصادية ، فيمكن القول بصراحة بأنها لا يمكن ان تزول قبل ان يتحول العمل ليصبح سلعة غالية ، ولا يمكن ان يحدث اي تطور اجتماعي قبل ذلك .

كذلك فإن احترام العمل اليدوي والانتاجي لا يمكن أن يتم كما ذكرت الدراسة اذا ما ظل الجيش الاحتياطي من العمال الآسيويين منتظراً في الطابور ، ويفائض لا ينضب . فالوضع القائم للعلاقة بين رأس المال والعمل هو الامثل للفئات الطفيلية . ويتعبر ادق هناك علاقة طردية بين الطفيلية الاجتماعية وبين العمل الرخيص .

ومثل هذا التحليل الذي نقدمه هو تطوري . وقد يكون الحل عند البعض هو الحل الثوري ، فيعتقد بأن الاشكالية هي سياسية - اقتصادية يمكن حسمها بتبديل البناء الاجتماعي وتوازن القوة بين الطفيليين والمنتجين ، وان الايديولوجية والسوعي الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي ، جذيرة بحل الاشكالية ، مما يؤدي الى وجود الابداع الاجتماعي .

ولا نعتقد هنا بأن الحل الثوري هو المحبذ في حالة البلدان الخليجية ، فستظل لفترة طويلة اقتصادات ربحية ، ولكن المطلوب هو ظهور الاقلية الابداعية المطلوبة في عملية التحول ، تأخذ

بمبادرة رسم الابعاد المستقبلية وطبيعة التوجه الاجتماعي - الاقتصادي . فالساموراي في اليابان
ظهروا في الحقل الاجتماعي ليس فقط كقادة للثورة الاقتصادية ، بل اثبتوا انفسهم كحاملين
لرسالة جديدة ، وبالاعلان لحقبة جديدة من تاريخ من سبقهم وقاموا بدور المصمم لصيرورة
شعوبهم .

ومن هنا يصح القول بأن الواجب الاقتصادي في نظرنا هو تحدٍ حضاري . اذ ان للخروج
من حالة التخلف الفريدة ، ولشحذ تفكير الناس ووضع طاقاتهم في خدمة التنمية الاقتصادية -
الاجتماعية تبقى البلدان الخليجية بحاجة الى دواء اكثر قوة من مجرد الوعد بتوظيف للموارد
اكثر كفاءة .

وفي مثل الشروط التي نقترحها يمكن حتى للتجار ورجال الاعمال والمنظمين الاقتصاديين
ان يتمتعوا باستثمارات اقوى من مجرد الوعد بأرباح اكثر، وما يراد بهذا الصدد هو وجود فكر
استراتيجي تنموي ، وصورة للمشروع المجتمعي المستقبلي ، فالعصر الذهبي لم تخلفه البلدان
الخليجية وراها بل ما زال امامها .

ولا شك بأن مثل هذه التصورات لها شروطها الابتدائية ، وابعادها العربية والدولية ، اذ
في البعد العربي يجب ان تتوافر حالة الاعتماد الجماعي على الذات ، وفي البعد الدولي تتطلب
فك الارتباط بالتبعية للنظام الاقتصادي العالمي ، ورسم علاقات اختيارية من موقع القوة
التفاوضية ، والتقسيم الاكثر عدالة للعمل .

(٢) بعد محاولة تحليل التكوين الاجتماعي واطراح التنمية بوضعها الحالي وبتصورها
المعياري في البلدان النفطية ، والتي ضمتها اسباب الاعتماد على العمالة الوافدة ، ناقش الآن
بعض المقولات الفرعية التي جاءت في الدراسة عن آثار العمالة الوافدة على التنمية والتنمية
البشرية في البلدان الخليجية .

يعتقد الباحث بأن العمالة الوافدة تفرض تكلفة فعلية عالية على الاقتصادات الخليجية ،
فإضافة الى تكلفة الاجور ، هنالك التكلفة الاجتماعية التي يوفرها البلد من خلال الخدمات
الصحية والامنية والخدمات الثقافية والتعليمية ودعم المواد الغذائية والكهرباء والماء والمنتجات
النفطية وغيرها . ويعتقد بأن ذلك لا يعكس المصالح الحقيقية للمجتمع .

وأجد نفسي ، تعليقاً على تلك المقولة ، مضطراً للقيام ببعض الحسابات الابتدائية
معتدماً على الارقام التي جاء بها الباحث ، والمقتبسة من احدى الدراسات . اذ يظهر لنا بأن
اجور العامل الوافد لا تتعدى بالمعدل ١,٣٠ دولاراً في الساعة ، وحتى اذا اضعنا لها ارقام
التكلفة الاجتماعية التي جاءت بها الدراسة ، فإن الاجر لا يتعدى اكثر من ٦,٥ دولارات في
الساعة .

ومن حقنا أن نتساءل هنا ، هل يعتقد الباحث بأن مثل هذه التكلفة الفعلية تعتبر عالية
لعامل يعمل في بلدان تشكل معدلات الدخل فيها اعلى معدلات في العالم؟ وهل ان الخدمات

الاجتماعية هي هبات كما يتم تصويرها ام حقوق للعمال ؟ وهل هنالك قوانين تحدد الحد الادنى للاجور مجازاة لمستوى المعيشة كي تقل التكلفة الاجتماعية التي تتحملها الدولة ؟

- يوضح لنا د. سعد الدين بأن ما حدث في البلدان النفطية لحد الآن لا يشكل تنمية ، وان هنالك عملية تحديث لم تبني قاعدة انتاجية على النحو المستقل مستقبلاً .

ونناقش د. سعد الدين في مقولته الدقيقة باثارة ما يلي :

(أ) ان الذي يؤثر على نظرة الشباب الخليجي الى المهن والاعمال المختلفة ، ليس هو تدفق النفط وإنما كيفية استثماره واعادة توزيعه ، وتلك اشارة وردت في مكان آخر من ورقة الباحث ، الا اننا نزيدها تعميقاً بقولنا « ان الدور الاساسي للدول الخليجية بفرضية استمرار الاوضاع الحالية سيظل لفترة طويلة هو دور الموزع للعائد النقدي للنفط ، ويكون دور الافراد هو دور المتلقي لنصيبه من دخل الدولة من النفط . وان الدولة هنا ليست في وضع صاحب عمل والفرد في وضع عامل . اذ انها لا يجتازان طرفين في عملية انتاجية ، حيث يحتاج العامل للعمل ، ويحتاج صاحب العمل لعامل ، وينمو كل من الطرفين داخل الآخر . اذ ان ذلك الوضع هو اقرب لدور المحسن والمستجدي . والعلاقة ليست متبادلة ولا متساوية ، اذ ، بدلاً من ان تقوم الطبقات الدنيا بدعم واطعام الطبقات العليا ، فإن الوضع الحالي هو ان الطبقات العليا تقوم بدعم واطعام الطبقات التي دونها»^(١) . وتلك هي الحالة الطفيلية .

(ب) اذا أردنا ان نحلل الجهود الحالية لتنمية رأس المال البشري في البلدان من خلال مؤسساتها التعليمية ، ومدى قابليتها على احلال العمالة الوافدة بمستوياتها المهنية المختلفة بالعمالة الوطنية ، فعلياً على الاقل ان نلقي نظرة على اوضاع وسياسات تلك المؤسسات وهياكلها ومخرجاتها في البلدان الخليجية .

- إن ما يمنحه النظام التعليمي في تلك البلدان من شهادات يمكن اعتبارها بمثابة « سلع » وليس « دبلومات » لانجاز فعلي وحقيقي^(٢) ، كما لا يتوافر أي نوع من الربط بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل ، بدليل ان عدد طلبة الانسانيات في جامعة الخليج يفوق بكثير عدد الطلبة في اختصاصات العلوم ، وان الدراسات الميدانية قد اثبتت نقلة وظيفية هائلة بين الخريجين في سوق العمل بحيث لا يتم الاستفادة من الخبرات في مواقعها .

- إن التعليم ، وخاصة الجامعي منه ، هو تعليم تابع للمؤسسات الغربية ، ولا يراعي

(١) نورة الفلاح ، « الكويت : محاولة لفهم البناء الاجتماعي » ، ورقة قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الدائرة الاجتماعية ، ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي ، الكويت ، ٢٦ - ٢٩ آذار / مارس ١٩٨١ ، ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي ، الكويت ، ٢٦ - ٢٩ آذار / مارس ١٩٨١ (الكويت : المعهد ، ١٩٨١) .

(٢) محدثي احد زملاء بأنه قد شاهد شعاراً على احدى جدران المدارس في الكويت يقول التالي « العلم زينة للاغنياء ومصدر رزق للفقراء » .

مبدأ خصوصية البلدان شحيحة العمالة التي يخدمها . اذ ان مما يبعث على الدهشة على سبيل المثال ان نرى بأن الجامعات الخليجية تأخذ بنظام المقررات المقتبس من النظام الامريكى ، بدون مراعاة فوارق سوق العمل في المجتمعين ، ونعتقد بأن مثل هذا النظام هو نوع من الرفاه والليبرالية التي لا يمكن توفيرها في المجتمعات الخليجية والتي تحتاج الى كل اصبع وخطي للمشاركة في سوق العمل والتسريع في عملية الاحلال .

- كذلك فإن العديد من الجامعات الخليجية قد قامت من دون حساب للتوقعات المستقبلية ، وقابلية سوق العمل على امتصاص خريجها ، وانشأت اقساماً لا حاجة ماسة اطلاقاً لاسواق العمل المحلية بمخرجاتها ، مما دعاها وبعد فترة قصيرة من قيامها الى اعادة غلقها من جديد ، بعد ان توقف سوق العمل عن استيعاب المزيد : (حالة قسم الجيولوجيا في جامعة قطر مثلاً) .

ولعل مقولة (العصبية النفطية) التي جاءت بها احدى الدراسات المقدمة للندوة ، تنسحب على مسألة انشاء الجامعات في بلدان الخليج العربي ، وخاصة تلك التي لا تتمتع بكثافة سكانية مبررة . اذ ان قيام الجامعات هو من نوع (المشروعات الاستعراضية) ، والتفاخر بأن في البلد المعين جامعة ذات برج عالٍ تراه من كل اطراف المدينة .

ومن الناحية النوعية للمناهج المقررة ، فإنها تعاني من غربة هائلة عن واقع المجتمعات الخليجية ، وما تحققة في نظرنا هو نوع من الفقر الفكري ، ولا تراعي من قريب او بعيد مبدأ الخصوصية المطلوبة والتي نعتقد بها بالنسبة لمؤسسات التعليم في هذه البلدان ، اذ يجب ان يكون هناك تعليم (نحن) ، تمييزاً عن تعليم (الغير) ممن لهم ظروفهم الطبيعية ومن يتمتعون بوفرة سكانية ومعدلات نشاط اقتصادي عالية .

ب - البعد العربي

من خلال هذا البعد يمكننا ان نضيف بعض الابعاد التي لم تتطرق لها الدراسة ، وان نقاش البعض الآخر الذي جاءت به ، وكالاتي :

(1) من ضمن الاسئلة التي لم تتناولها الورقة هي لماذا كان الاعتماد على العمالة العربية الوافدة قائماً في البلدان الخليجية خلال فترة الستينات وحتى بداية السبعينات ، ومن ثم تحول نحو الميل لاستيراد العمالة الآسيوية بعد ثورة اسعار النفط عام ١٩٧٣ .

وللجواب عن ذلك فإنني ممن يعتقد بأن لذلك ترابطاً وثيقاً بمراكز القوة السياسية في الوطن العربي ، اذ ان مركز القوة السياسي العربي ، كان قبل عام ١٩٧٣ ، خارج المنطقة الخليجية (في مصر بالدرجة الرئيسية وفي مواقع اخرى بصورة ثانوية) ، وعليه فإن البلدان النفطية كانت في موقع ارضائي لمواقع القوة ، عن طريق استيراد عمالة من تلك البلدان .

اما بعد ثورة اسعار النفط ، وتعاضم القوة النفطية ، وانهار بعض مراكز القوة في الوطن

العربي ، فقد تحولت القوة الى البلدان النفطية ، وبدأت بالارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي اكثر من ارتباطها ببقية البلدان العربية . مما جعلها تفكر بمنظور ارباحي في عملية استيراد العمل ، وليس من خلال المنظور القومي المفروض عليها سابقاً .

(٢) تذكر لنا الدراسة « بأن تطوير قاعدة انتاجية قادرة على استمرار النمو الذاتي في بلدان الجزيرة العربية المنتجة للنفط سيقى غير قابل للتحقيق في اطار اقتصادياتها القطرية الضيقة ، حتى وان حققت قدرأ اكبر من التكامل فيما بينها دون حدوث تكامل اوسع على المستوى العربي » .

ونحن نتفق اتفاقاً تاماً مع تلك الرؤية ، ونتفق بأن التوجه القطري في التنمية في البلدان الخليجية سيكون على حساب حجب اعادة توزيع الموارد (والبشرية منها) ، واستمرار الاعتماد على العمالة الوافدة ، وعدم امكانية تطوير القاعدة الانتاجية . . . الخ . الا اننا نطمح من الباحث ان يوضح لنا ما هي صورة او آليات تحقيق التكامل العربي المطلوب هل ان ذلك يتم بفرضية ثبات القوى الاجتماعية الفاعلة حالياً كما هي عليه ؟ اذا كان الجواب بنعم ، فما رأيه باستراتيجية التعاون الاقتصادي العربي التي صادقت عليها اعلى مستويات القرار العربية . والتي تم تسفيها عندما وصلت الى مرحلة التطبيق ؟ اما اذا كان الجواب بكلاً ، فما هو الحد الأدنى السياسي والاجتماعي الذي يمكن ان يحقق العمل القومي العربي المشترك؟ فنحن نعلم بأن الطلب على العمل القومي ينتج عن اعادة توجيه لبناء القيادات السياسية ، والقاعدة الاجتماعية - الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن ان يضمن لها نوعاً من الدينامية الداخلية .

وحتى اذا ما سلمنا بامكانية اسهام العمل القومي في تحقيق التنمية على مستوى الوطن العربي ، فعلينا ان نكون حذرين في التمييز بين طرح المبادرة وبين مواصلتها ، لانها قد تكون ملائمة في حالة وجود الاهداف المشتركة في محصلة زمنية معينة ، ولكنها تفتت في مراحل اخرى ، فهي لا تعتمد على الايديولوجية بقدر اعتمادها على الشعور المشترك ، كما انها قد تخلق بعض القيادات ممن لها دراية في مسائل الطرح السياسي اكثر من المعرفة في الادارة التنموية .

هذا اضافة الى ان العمل القومي اذا ما ظل بأيدي الطبقات المسيطرة ، يفقد قوته ، ويصبح ديماغوغياً ، وليس عملاً حقيقياً لجمع اطراف الفئات الاجتماعية لتحقيق الاتفاق الاذنى .

ج - البعد العالمي

لم تتطرق الدراسة بما فيه الكفاية عند توصيف عملية التنمية في البلدان الخليجية الى اثر العامل الخارجي ، الا من اشارة عابرة بأن تلك التنمية انما هي تنمية تابعة . كما لم تحلل لنا كيفية تأثير العامل الخارجي على مسألة اللجوء للعمالة الوافدة ، وخاصة الآسيوية منها .

وهنا نحاول اضافة الآتي :

- ان وجود النشاط الاقتصادي النفطي في البلدان الخليجية ، كنشاط تحدده احتياجات

البلدان الرأسمالية المصنعة ، قد جعل منها (طرفاً) يدور حول بلدان (المركز) الرأسمالية ، وأوجد لها موقعاً محققاً في التقسيم الدولي للعمل (دول المتعطلين المستهلكين مقابل دول المنتجين) .

كما ان الرأسمالية العالمية قد قدمت للبلدان النفطية بعض مشروعات التصنيع الوهمية لانتاج السلع الكمالية والاستهلاكية ذات الاهمية الثانوية ان وجدت . وحتى مشروعاتها البتروكيماوية الثقيلة سوف لن تعفيها من التنافس والاحتكار الرأسمالي .

- ان الاعتماد على العمالة الوافدة (وخاصة الآسيوية منها بعد عام ١٩٧٣) له بعد دولي ناتج عن طبيعة ارتباطات الاقتصاديات الخليجية باقتصادات المركز وبشركاته المتعددة الجنسية .

إذا تم الاعتماد على العمالة الوافدة ، فهو نمط من انماط تدويل رأس المال والعمل ، ففي الوقت الذي نجد فيه ان رأس المال الغربي يهاجر الى البلدان النامية لضمان استمرار عملية الانتاج ، وعدم عرقلتها بالاضرابات والمطالبات برفع الاجور التي تطالب بها نقابات العمال في بلدانها ، فإنه يختار لذلك بلداناً تكون انظمتها قمعية لا تسمح بالتنظيمات العمالية ، كما يتمتع بمستوى منخفض للاجور . ويعني ادق فإن تلك الرساميل تبحث عن متغيرين اساسيين (الطاعة ورخص اليد العاملة) .

والامر ينسحب بشكل آخر على البلدان الخليجية النفطية ، ولكن بدلاً من ان يهاجر رأس المال الى حيث العمل ، فقد حدث العكس ، ولكن بشرط توفر المتغيرين نفسها (الطاعة ورخص اليد العاملة) . ومن هنا جاءت مسألة تفضيل العمالة الآسيوية على العمالة العربية ، فلم تستخدم الاخيرة خوفاً من امكانية تنظيم نفسها وانصهارها الاجتماعي ، وتحقيق شرح بين رأس المال والعمل .

تعقيب ٣

نادر فرجاني

إن التساؤل الرئيسي المطروح علينا في هذه الدراسة هو هل كان لاستخدام العمالة الاجنبية ، بشقيها التقليدي والحديث ، تأثير ما واضح على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة ؟

وبهذا الصدد يطرح الباحث التساؤل الآتي : « هل يمكن فصل آثار معينة للعمالة الاجنبية على التنمية ، وتنمية القوى البشرية المواطنة ، ام ان مثل هذه الآثار تعود الى العمالة الوافدة عموماً (عربية كانت او اجنبية)؟ » ، بصياغة اخرى ، ان العوامل المنتجة لآثار على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة قد تعود في الاساس الى حجم وتركيب قوة العمل الوافدة ، والمركبات السكانية المرتبطة بها ، في مقارنتها بقوة العمل والسكان من المواطنين ، والى النظم والاوضاع التي تحكم العلاقة بين المواطنين والوافدين بغض النظر عن بلدان الاصل التي تستقدم منها العمالة الوافدة . والتساؤل مشروع ، ويبدو ان التسلسل المنطقي لمحاولة الاجابة عنه يتمحور في النقاط الآتية :

١ - ما المقصود بالتنمية وتنمية القوى البشرية ؟

٢ - هل كان لاستقدام العمالة الوافدة لبلدان الخليج بالحجم ، والتركيب ، والظروف التي سادت تأثير ما على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة ، بالمعنى الذي تحدد في النقطة الاولى ؟

٣ - هل كان للاعتماد على العمالة الوافدة الاجنبية تأثير على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة ، يختلف نوعياً عن تأثير العمالة الوافدة العربية ؟ اذا كانت الاجابة بالاجاب فكيف ؟ اما اذا كانت الاجابة بلا ، فيمكن طرح السؤال عما اذا كان هناك فارق في الدرجة بين تأثير القوى العاملة الوافدة الاجنبية وبين تأثير العمالة الوافدة العربية . اذا كان هناك فارق في درجة التأثير وجب توضيحه . واذا لم يكن هناك حتى فارق في الدرجة ، فإن هذا يعني تجانساً مطلقاً بين دور العمالة الوافدة الاجنبية ودور العمالة الوافدة العربية في الاقتصاد السياسي لمجتمعات الخليج العربي . ولا نرى ان هذا صحيح بداية .

والحق ان هناك فوارق واضحة نوعاً ودرجة بين وقع العمالة الاجنبية الوافدة على التنمية وتتمية القوى البشرية المواطنة بالمقارنة بالعمالة العربية الوافدة .

وكنا نود لو امكننا أن ننظم تعقيباً على الدراسة المقدمة حول التسلسل المنطقي الذي عرضناه . ولكن الدراسة المقدمة لم تتح لنا هذه الفرصة كاملة ، اذ تقرر الدراسة انه « يصعب فصل الآثار التنموية سواء الايجابية او السلبية لظاهرة العمالة الوافدة العربية عن العمالة الوافدة غير العربية » وتنتهي بعد تقديم مجموعة من الاسباب لذلك الى انه ، اذا كانت هذه الاسباب صحيحة « فإن السؤال الخاص بالعلاقة بين العمالة الاجنبية والتنمية يتحول الى تساؤل حول دور العمالة الوافدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي » وتمضي الدراسة قدماً في مناقشة تتعرض لآثار العمالة الوافدة على التنمية في الخليج العربي . وفي تقديرنا ان الاسباب المقدمة لصعوبة فصل آثار العمالة العربية عن الاجنبية ليست صحيحة على اطلاقها .

فليس صحيحاً ان « الوافدين من العرب وغير العرب يعملون جنباً الى جنب في مختلف الانشطة الاقتصادية » (التشديد من عندنا) . واذا كان هذا صحيحاً في بعض البلدان على مستوى الحد الاول من التصنيف القطاعي للنشاط الاقتصادي فإن هذه المغالطة الاحصائية تكاد تنتفي في تفحص تصنيف اكثر تفصيلاً للنشاط الاقتصادي . وهي بالتأكيد تحتفي على مستوى المنشأة في أغلب بلدان الخليج . وحتى اذا ضمت منشأة ما عمالاً وافدين عرباً واجانب ، فتدل المشاهدة (راجع « ملف المعلومات ») ، على انه لا تقوم علاقات وطيدة بين العرب والاجانب . بل حتى لا تقوم مثل هذه العلاقات بين الفئات المختلفة للاجانب ذاتهم . والافتراض ان كلاً من هذه الفئات ينشئ علاقة ثنائية مع النسق الاجتماعي - الاقتصادي الذي يحكمه المواطنون من دون اقامة علاقات تفاعل قوية مع باقي الفئات الوافدة .

وماذا عن قطاع الخدمة الشخصية ؟ الا يمكن القول بأنه يكاد يكون حكراً على الاجانب خلافاً لما تقول به الدراسة . اقول يكاد يكون تلافياً للنسبة الضئيلة التي تنفي ، منطقياً ، مقولة الاحتكار الكامل . ولكن التنمية لا تتأثر كثيراً بهذا التحفظ المحدود .

والحق أنه يُشتم من الدراسة ، رغم التقرير السابق صعوبة الفصل بين آثار العمالة الوافدة الاجنبية ، ان هناك فارقاً في الدرجة . مثلاً القسم الخامس من الدراسة حيث تدخل على مقولات مهمة عن العمالة الوافدة تخصيصات للعمالة الاجنبية توحى باختلاف آثارها التنموية في الدرجة عن آثار العمالة الوافدة العربية .

ولكن النقطة الجوهرية في هذا الصدد هي ان هناك ، اضافة لما سبق ، خصائص محددة للعمالة الاجنبية تجعل آثارها على التنمية في بلدان الخليج العربي مختلفة في الدرجة وفي النوع ايضاً عن آثار العمالة العربية الوافدة .

١ - التنمية وتنمية القوى البشرية

تقول الدراسة إن « التحديث الذي طرأ على هذه المجتمعات لا يعني ... حدوث تنمية » . وهي مقولة نتفق معها . ويفهم من تفسير هذه المقولة ان الكاتب يرى ان التنمية عملية مجتمعية لها شروط تشمل تطوير القاعدة الانتاجية المحلية بما عليها من مواصلة النمو ذاتياً ، وتنمية مهارات وقدرات القوى البشرية المواطنة ، وبناء المؤسسات العلمية والفنية ، والتحرر من التبعية للخارج ، والتكامل في اطار عربي .

ونود أن نضيف الى هذه الشروط مقومين اساسيين :

- أ - احداث تغيير هيكلي في التشكيلة الاجتماعية - السياسية الحاكمة ، يؤدي الى زيادة مشاركة المواطنين في تسيير امور المجتمع والى الاقتسام العادل لعائد النشاط الاجتماعي - الاقتصادي على اساس الخدمة المقدمة للمجتمع .
- ب - أن يتم كل ذلك في اطار اغناء الخصوصية الحضارية للمجتمع . فالتنمية في تقديرنا ، هي عملية نهضة حضارية تستهدف الوصول لمستويات رفاه مادي ومعنوي اعلى للناس .

وقد يرى بعض الباحثين ان هذه امور خلافية . ولكننا نعتقد ان هذين المقومين ، اضافة الى التكامل العربي ، يبعداننا بوضوح ، عن التصورات التكنوقراطية للتنمية التي لا تؤدي الا الى تفاقم الجوانب الجوهرية للتخلف حتى مع ارتفاع المستوى المادي لبعض السكان . ومن دون هذه المقومات لا يمكن على الاطلاق ، في تقديرنا ، التوصل للشروط المقدمة من الباحث .

ولا تقدم لنا الدراسة تحديداً مباشراً لمفهوم تنمية القوى البشرية المواطنة ، وانما يستشف من المعالجة أنها تستهدف المشاركة الفاعلة للقوى العاملة المحلية في صنوف النشاط الاجتماعي - الاقتصادي المختلفة خاصة في المراكز القيادية . وتقويم الكاتب أن هذا غير قائم الآن .

ولكن عملية تنمية القوى البشرية ، وهي أهم محاور التنمية ، تتمثل في رفع خصائص البشر من معارف ومهارات وقدرات من ناحية ، وفي الاستفادة الاعظم من هذه الخصائص في النشاط الاجتماعي - الاقتصادي . ومرة اخرى يلعب التنظيم الاجتماعي القائم على المشاركة دوراً جوهرياً في هذا النشاط .

ويمكن الاشارة هنا ، عرضاً ، الى ان التعليم باشكاله المختلفة وإن كان قد انتشر في بلدان الخليج الا ان نوعيته ما زالت متدنية وانه لا توجد مؤشرات دقيقة على ان المستوى

الصحي في بلدان الخليج العربية بالارتفاع الذي يظنه بعضهم . اما الموقف بالنسبة للمشاركة فمعروف .

٢ - تأثير العمالة الوافدة على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة

يمكن تلخيص موقف الدراسة في أن هناك عدة عوامل انتجت الموقف الحالي من التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة في بلدان الخليج العربية . أولاً ، كان هناك التوظيف الاجتماعي لعائدات النفط الذي قام في اطار التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الحاكمة ، وقد ترتب على هذا التوظيف قيام اشكال من النشاط الاجتماعي - الاقتصادي تطلبت عمالة وافدة . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، أدت هذه التوظيفات الى انشاء « ريع » على شهادة الجنسية وشيوع المضاربة بما افسدت نسق الحوافز للتعليم وللعمل الجاد المنتج . وبهذا اكتملت حلقة شريرة ادت الى زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة ، والى تفاقم مشكلة القوى البشرية المواطنة . وهذا تحليل نتفق معه .

ويرى الباحث أنه يمكن مع ذلك التعرف على آثار سلبية لانتشار العمالة الوافدة ، وبخاصة الاجنبية ، على التنمية وسلوكيات العمل وهذا هو موضوع الدراسة الاساسي . ويشير الى عاملين :

أ - عدم استقرار قوة العمل الوافدة وضعف شعورها بالانتماء ، ومن المناقشة يمكن ان تبين ان هذا يؤدي الى انخفاض الانتاجية الاجتماعية للعمل ، والى نشوء آليات تلقائية تفسد سلوكيات العمل لدى المواطنين انفسهم .

ب - ان انتشار العمالة الوافدة ، نظراً لتفضيل منظمي القطاع الخاص لها ، ينطوي على تكلفة مرتفعة و « اهدار واسع النطاق لموارد المجتمع التي هي في النهاية محدودة » والى تبني فنون انتاجية كثيفة العمالة في اقتصاديات تتسم بندرة نسبية بالسكان وقوة العمل مما يشكل قراراً اقتصادياً غير عقلاني . ويعني في النهاية ازدياد مساهمة الوافدين في السكان وقوة العمل الى حدود غير مقبولة .

وفيما يتعلق بالنقطة الاولى نرى بداية توضيح ان ما يتوافر من بيانات محدودة يشير الى ان القطاع التقليدي من الاجانب الوافدين هو اكثر استقراراً في المتوسط من العرب الوافدين - باستثناء الفلسطينيين - (خلافاً لما جاء في الدراسة) كما انه في حالة العمالة الوافدة وبخاصة مجتمعات العمل لا يتم اي ادماج للعمال الوافدين ينطوي على نفقة اجتماعية (خلافاً لما جاء في الدراسة) بل على العكس يبذل جهد اجتماعي - سياسي لابقائهم منفصلين ، وهذا هو احد اسباب ضعف الشعور بالانتماء .

ونرى ان السبب الاهم لضعف الانتاجية الاجتماعية هو وهن الاحساس بالانتماء .

اما عن النقطة الثانية ، فهي تتعلق بالعمالة الوافدة ككل ، ولكن في المقام الاول بالعمالة

الاجنبية . فإذا افترضنا غمط الانفاق الموجه حكومياً ، وقبول الحكومات لانماط النشاط الاقتصادي الخاص بدعوى الحرية الاقتصادية ، التي لا مثيل لها في العالم ، فإن منظم القطاع الخاص ، باستثناء محدود يتعلق بالبحرين ، لا يواجه اختياراً بين قوة عمل مواطنة وقوة عمل وافدة . فالاولى محدودة جداً بالمقارنة مع الطلب ، ومغيبة عن اي طلب فعلي عليها للنشطة الانتاجية ، نتيجة للاسباب التي قُدمت اعلاه . وانما يواجه معظم القطاع الخاص ، والقطاع الحكومي ايضاً ، خياراً بين عمالة وافدة عربية او اجنبية .

ويقدم الكاتب بعض الاسباب لتفضيل المنظم بالقطاع الخاص للعمالة الاجنبية في معرض الحديث عن تفضيل اساليب الانتاج كدافع العمل ، ولكنه لا يقدم لنا سبباً مهماً ، وهو غياب التنظيم الحكومي لشروط وتكلفة استخدام العمالة الاجنبية ، كما لا يتضح ترتيب لأهمية هذه العوامل . ومن قليل المعلومات المتوافرة يظهر ان انخفاض الاجر وقبول الاجانب لعلاقات عمل وظروف معيشة متردية ، هي من اهم اسباب تفضيل العمالة الآسيوية ، من النمط القديم . اما النمط الجديد - مجتمعات العمل - فيعود تفضيله لاسباب تتعلق ، في تقديرنا ، بالتركيبية السكانية ورغبة السلطات في التقليل من العمالة التي قد تنزع للاستقرار ، وهو الاعم ، والتفاعل مع المواطنين .

اما بالنسبة لارتفاع التكلفة الاجتماعية للعمالة الوافدة ، فإن لهذا تأثيراً سالباً على التنمية ، ونود ان نوضح ان هذا يعود في الواقع الى اطلاق حرية القطاع الخاص في تعظيم الربح وضعف حساسية القطاع الحكومي لهذه الاعتبارات . ونحن نقبل هذه النقطة فقط في حدود التزيد غير المبرر في العمالة الوافدة . اذ أن الكاتب يبدأ بتقرير ان « التطوير السريع في المجتمعات الخليجية .. ما كان يمكن أن يحدث دون الاستعانة بالعمالة الوافدة » ، ثم نواجه بمسألة التكلفة الاجتماعية . وعموماً كنا نتمنى لو ان هذه النقطة عرضت بشكل يقابل بين الانتاجية الاجتماعية للعمالة الوافدة وتكلفتها .

٣ - الأثر المتميز للعمالة الاجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية

إن هذا الموضوع هو المحور الاساسي للدراسة ، ونعتقد ان الدراسة المقدمة لم توفه حقه . وكما اسلفنا ، نحن نرى ان هناك فارقاً في النوع وفي الدرجة بين آثار العمالة الاجنبية والعمالة العربية الوافدة .

من حيث النوع ، قدمنا أن التنمية هي نهضة حضارية . اي لا بد من وجود وعاء حضاري متميز يمكن لشعب ما أن يجد فيه هويته ويشحذ امكانيات الابداع الذاتي تخلصاً من الهيمنة الحضارية الغربية والتي تكرس التبعية والتخلف . وفي الوطن العربي يعني هذا تطوير طريق للخصوصية الحضارية المجددة يقوم على التراث العربي من ناحية وتكامل اجزاء الوطن من ناحية اخرى .

ولا ريب ان فارقاً نوعياً يوجد ، على الأقل من حيث المبدأ ، بين الاثر المدمر الذي يترتب على انتشار العمالة الاجنبية ، خاصة بالدرجة التي نشاهدها حالياً في بعض اقطار الخليج العربي ، على الثقافة العربية ، وقد تطرقت عدة دراسات لهذا الموضوع بالتوصيف والتحليل ، وبينت الاثر الايجابي الذي يمكن ان ينتج عن الانتقال الحر للعرب الى بلدان الخليج العربية للعماله والاقامة في اطار تفاعل تكاملي عربي حقيقي يدعم الهوية الحضارية العربية . بالطبع ، نحن بعيدون الآن عن هذه الصورة المشرقة للتبادل البشري بين البلدان العربية . ولكن الاعتماد على العمالة العربية يحميننا على الأقل من الآثار السالبة لانتشار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية . واذا فقدت اجزاء من الوطن العربي هويتها الحضارية ، فقد تم انتزاعها من الوطن الكبير وفقدت فرصة التنمية الحقيقية ، واضعفت من امكانية التنمية للوطن كله .

اما من حيث الدرجة ، فالحجة ان للعمالة الاجنبية خصائص تجعلها تختلف عن العمالة العربية الوافدة في مدى احساسها بالانتماء ، وفي تأثيرها على سلوكيات العمل في المجتمع .

من حيث الاحساس بالانتماء ، يؤدي التمايز الثقافي والاجتماعي الى احساس اكبر بالغربة عن المجتمع الخليجي ككل . ويزيد من حدة هذا الاحساس ان القطاعات الاكبر من العمالة الاجنبية تنتمي الى قاع السلم الاجتماعي التفرقي السائد في بلدان الخليج العربية ، وتعاني ظروف عمل ومعيشة قاسية ، راجع « ملف المعلومات » ، مما يجعلها تشعر بالقهر والاضطهاد . ويدفعها احياناً الى سلوك عدائي ضد المجتمع .

اما عن سلوكيات العمل ، فنرى ان العمالة الاجنبية ، التقليدية هي المثل على سلوكيات العامل الوافد الانتهازي . وليست هذه ادانة لهؤلاء البشر ، وانما هي في حقيقة الامر ادانة للظروف التي دفعتهم الى الهجرة ، والى الاساليب التي تم بها احياناً استفادتهم الى الخليج ، والى طريقة معاملتهم في بلدان الاستقبال . ولكن ليس من شك ، ان جماع هذه الظروف ادى الى ان تقبل العمالة الآسيوية التقليدية باجور متدنية جداً ، بالمقارنة مع مستويات الاجر السائدة في بلدان الخليج ، وان تتحمل ظروف وعلاقات عمل ومعيشة مهينة . ونحن نرى ان هذه هي العوامل الاساسية التي انجبت كثيراً من قيم التعالي والتكاسل والانصراف عن المهن التي تقتضي الجهد والعمل اليدوي . راجع « ملف المعلومات » .

ونحن لا نقول ان العمالة العربية الوافدة لا تساهم في افساد سلوكيات العمل في البلدان الخليجية ، ولكنها لا تقوم بهذا بالدرجة نفسها التي تساهم بها العمالة الآسيوية التقليدية . ويعود هذا بالطبع الى ان الوافدين العرب من ناحية تكثر فيهم المهارات بالمقارنة مع العمالة الآسيوية التقليدية . ومن ناحية اخرى ، ورغم ان المهاجرين العرب يخضعون من حيث المبدأ ، لظروف عملية الطرد ، الاستقدام ، الاستخدام نفسها التي يخضع لها العمال الآسيويون الا انهم لا يعانونها الا بدرجة اقل كثيراً .

ومن الواضح ان الملاحظات السابقة تنصب على العمالة الآسيوية التقليدية . اما عن نمط « مجتمعات العمل » فنحن نشكك في ان له اضافة تنموية بالمعنى الذي قدمناه . ولنتصور مصنعاً انشأته شركة كورية على ارض عربية بأيدٍ عاملة اجنبية ومواد خام ومعدات كورية وباستخدام مستلزمات معيشة مستوردة من الخارج للعمال الذين قاموا بانشائه ويتم تشغيله بخامات وبأيدٍ عاملة اجنبية . هل يعد هذا انجازاً تنموياً للبلد الذي يقوم على ارضه؟ هذه بالطبع حالة قصوى مبالغ فيها لتوضيح المقصود . والمغزى ان نمط الانتاج القائم على هذه الطريقة لانجاز الاعمال ، وان كان له مزاياه بالنسبة لتركيب قوة العمل والسكان ، تثير تساؤلات جوهرية حول نمط الانماء القائم من الخليج ومغزاه المستقبلي ليس فقط للخليج وانما للوطن العربي ككل .

المناقشات

١ - نعيم الشرييني

من اهم ما ذكره د. ابراهيم سعد الدين هو التفرقة بين التحديث والتنمية . وبالنظر الى مفهومه في التنمية والذي ينصب على زيادة قدرة المواطنين على الانتاج ، والتحكم في الموارد ، بما فيه من تطوير التكنولوجيا ، وكذلك بتوسيع مفهوم التنمية وفقاً للدكتورة سعاد الصباح لتشمل تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، فأود ان أركز على نقطة مهمة ذكرتها د. سعاد بطريقة عابرة ، وهو دور المرأة .

فالمرأة هي مورد بشري مهم ، اذا ما أمكن استخدامه بطريقة جيدة ، فإن المجتمعات الخليجية سوف تنتقل من مرحلة التحديث الى مرحلة التنمية ، بمعناها الموسع . ولا بد ان تكون مساهمة المرأة في عملية التنمية مرتكزة على زيادة اقبالها على التعليم . ولقد رأينا من احصائيات التعليم في البلاد الخليجية تزايد اعداد الاناث بسرعة وفي جميع مستويات التعليم . كما أن خطط الالاء لتعليم الاناث في المستقبل اصبحت لا تختلف عن خططهم لتعليم البنين في جميع مستويات التعليم ، كما أشارت بذلك دراسة ميدانية قام بها البنك الدولي في العربية السعودية .

معنى هذا ان دخول المرأة الخليجية الى سوق العمل سيمكن تعظيم آثاره اذا ما امكن تركيز مساهمتها في الشرائح العليا للعمالة ، اي في الفئات الفنية والمهنية . إذ ان مثل هذا التحول لن يؤدي فقط الى دفع عملية التحديث في اتجاه التنمية ، وانما سيخفض كذلك من دور العمالة الوافدة في الشرائح العليا للعمالة .

٢ - مرفت بدوي

أشار د. ابراهيم في بداية حديثه ، انه ليس من السهل التفرقة بين آثار العمالة الاجنبية على التنمية وآثار العمالة الوافدة عامة ، وان كان د. ابراهيم يعني بذلك انه من الصعب

توصيف الظاهرة توصيفاً كميّاً ، فقد اتفق معه . غير انني لا اظن ان ذلك هو ما كان يعنيه ، وبالتالي فإن الامر يبقى في رأيي كما اشار اليه د. نادر فرجاني في تعقيبه . ان التنمية هي فضلاً عما اشار اليه د. ابراهيم من انها القدرة على الانتاج والتحكم في الموارد ، فهي كما اشارت د. سعاد الصباح تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى ما قاله د. نادر فرجاني من انها مشروع حضاري .

ولا يمكن في هذه الحالة اغفال الفرق بين آثار العمالة الاجنبية وآثار العمالة العربية على النسيج الاجتماعي - الاقتصادي على نمط التنمية .

- وهناك نقطة اخرى ، فالانماط الاستهلاكية للعمالة الاجنبية تختلف كلياً عن الانماط الاستهلاكية للعمالة العربية وخاصة فيما يتعلق بمعدلات الادخار وكيفية التصرف في المدخرات . اذ ان الجزء الاعظم لما تحصل عليه هذه العمالة من مرتبات يرجع الى الدولة المصدر ، وبذلك لا تستفيد منه البلدان النفطية ، فهو يهرب من الدورة الاقتصادية .

- اما النقطة الاخيرة التي وردت الاشارة اليها فهي خاصة بمدى تأثير العمالة الاجنبية على تنمية القوى العاملة المحلية ، وهنا ايضاً يوجد اختلاف اساسي وهو متعلق بقدرتها على نقل المهارات . فالعمالة العربية بامكانها ، نظراً لعامل اللغة وعامل الحضارة ولوجود العمال العرب مع الوطنيين في الاماكن نفسها ، اجراء هذا النقل والذي يحدث حتى دون ان يكون على شكل منظم ، وهذا ما لا تقدر عليه العمالة الاجنبية .

٣ - محمد عبيد غباش

احب ان ائوه الى عدم صحة وصف د. دارم البصام للطبقة العاملة الاجنبية بأنها رثة ، والتعبير كمصطلح له دلالات غير مقبولة اذ أنه يشمل اللصوص والمحتالين والمومسات . والعمالة الاجنبية في اغليبيتها لا تزال مثل هذه الانشطة . كذلك فإن تعبير البورجوازية الرثة غير دقيق ، والاحرى ان ندعوها باسم البورجوازية الوكيلية (كومبرادور) نظراً لانصاف اغلب اعضائها بدور الوكلاء للخدمات والسلع الغربية اساساً ، ودورها السلبي في توليد رأسمالية وطنية .

الملاحظة الأخرى متصلة بما كشفه د. ابراهيم سعد الدين حين ذكر انه « يرجع اقبال العديد من المشروعات في بلاد الجزيرة العربية المصدرة للنفط ، الى استخدام العمل كبديل عن رأس المال الى ان اصحاب هذه المشروعات يقدرون ان توفر العمالة غير الماهرة الرخيصة في الاسواق المجاورة يتيح لهم استخدام العمالة الكثيفة بتكلفة اقل من استخدام وسائل وفنون انتاج اكثر كثافة رأسمالية » . وهذا يوضح حالة العجز التي تمر فيها الانظمة الخليجية عن القيام بدورها التاريخي بالحلل محل القطاع الخاص العاجز عن ائماء القوى الانتاجية بقدراته الذاتية وذلك عبر آليات رأسمالية الدولة .

قدم لنا د. ابراهيم سعد الدين ، كما عودنا دائماً ، مساهمة جادة في تحليل بعض ملامح التحديث في هذه المنطقة وآثار العمالة الاجنبية عليه وعلى تنمية القوى البشرية الوطنية . وكما جرى التوضيح ، يصعب الفرز فيما بين ما هو اجنبي وما هو عربي من حيث تأثير العمالة ، وهذا يؤدي بنا في اطار المعطيات المتاحة الى الحديث عن آثار العمالة الوافدة بأسرها .

في رأيي كان لجزء من هذه العمالة الوافدة آثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة على تنمية القوى البشرية الوطنية ، وذلك من خلال الجهاز التعليمي والتدريبي ووسائل الاعلام المؤثرة على جمهور واسع من المواطنين ، المسموعة منها والمقروءة والمرئية . . وكذلك من خلال الادارة والتنظيم وبعض مجالات العمل الاخرى .

الا ان الجانب السلبي الذي اشار اليه د. ابراهيم ، هو الآخر موجود ، وفي رأيي لا يمكن ان نحمل العمالة الاجنبية المسؤولية ، لأن طبيعة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية السائدة في هذه المنطقة ، هي التي وفرت الظروف لظهور هذا التأثير السلبي . حيث شجع القوى البشرية المواطنة على التوجه نحو اسلوب الانشطة غير الانتاجية التي لا تزيد في ثروة المجتمع ، وانما تتكوّن دخولها من عمليات توزيع الربح النفطي واعادة توزيع الدخل بطرق متعددة ، ومنها المضاربة في السوق . والتخلص من هذه الظاهرة السلبية يشترط التأكيد على العمل المنتج ومجازاته من حيث كميته ونوعيته واهميته الاجتماعية ، وهذا التوجه سيعزز قيمة التعليم واكتساب المهارات لدى القوى البشرية المواطنة ويزيد من انتاجية عملها المنتج .

٥ - عزيزة حلمي

تفضل د. ابراهيم سعد الدين فأشار الى أثر توفر عرض العمالة الرخيصة وسهولة الحصول عليها على اختيار بلدان الخليج لنوعية التكنولوجيا المتبناة في تلك البلدان ، الامر الذي قد يوحي بأن بلدان الخليج ترنو الى تبني سياسات الاستخدام المكثف للعمالة . وهنا اود ان اشير الى تجربة الكويت . لقد تبنت الخطة الخمسية الاخيرة للكويت سياسة الاستخدام المكثف لرأس المال ، وقد تبنت الكويت هذا التوجه من منطلق وعيها بندرة العنصر البشري لديها ، ولذا فقد رأت الكويت ان يكون الاعداد الفني والمهني لابنائها هو لأجل تأهيلهم لتولي الوظائف الاشرافية على ان تعتمد على العمالة الوافدة في تولي المهام المناطة بالعمالة الماهرة وشبه الماهرة .

وقد حدا هذا التوجه بدولة الكويت الى الغاء التعليم الفني والمهني من المرحلة الثانوية والتركيز على التعليم الفني والمهني في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي ، اي مرحلة المعاهد الفنية التي تفرز الفنيين المساعدين الذين يشكلون حلقة الوصل بين الاختصاصيين والعمال اي الذين يتولون الوظائف الاشرافية كما سبقت الاشارة .

النقطة الثانية ، سبقني اليها د. نادر فرجاني ، وهي تتعلق بتأكيد ارتفاع نسبة الامية في

المهني ، الذي جاء نتاجاً للتوسع الاقتصادي . وأنا أرى ان هذا الخلل حقيقي وفعلي ، خاصة اذا كنا سنتقل في بلدان الخليج العربي من مرحلة التحديث الى مرحلة التنمية الفعلية ، اي بناء قاعدة انتاجية .

إن بلدان الخليج العربي في توجهها لبناء قاعدة انتاجية او اقتصاد منتج ، مضطرة بالضرورة الى القضاء على الخلل الهيكلي السكاني والمهني ، او بكلام آخر مضطرة الى استكمال هيكلها السكاني والمهني . وهي امام هذا ، قد تستكملة بعمالة عربية او بعمالة اجنبية او بالاثنتين معاً . وأنا ارى تجنباً لقيام مجتمع شبيه بمجتمع جنوب افريقيا ، ضرورة استكمال الهيكل السكاني الخليجي عربياً . اي انا بحاجة الى تكامل عربي - عربي .

وانا على ثقة بأن احداً من المسؤولين او المواطنين في الخليج العربي لا يريد مجتمعاً ثنائي الثقافة وثنائي القومية . فمن الصعب قيام تجانس اجتماعي بين العرب والهنود والباكستانيين والسيلانيين ، وعليه فأنا ارى ضرورة البدء باحلال العمالة العربية محل الآسيوية ، وضرورة دمج العرب الوافدين في المجتمعات العربية الخليجية ، علماً بأن العرب الوافدين لا يشكلون اي خطر على مجتمعات الخليج . ولا ارى اي خطر او مانع من انتقال ٢ او ٣ ملايين عربي من اصل ١٦٠ مليون للاستقرار في الخليج العربي بشكل نهائي .

وهناك نقطة اخرى مهمة ، فالواقع ان بلدان الخليج العربي هي بلدان هجرة ، رغم انها لا تعترف بذلك ، ورغم ان الوافدين لا يعترفون بذلك . الواقع اننا كوافدين مهاجرون ، ووجودنا هنا غير مؤقت ، فقد مضى على معظمنا اكثر من عشر سنوات ، وربما اكثر من عشرين سنة في هذه البلاد ، وهذا يعني اننا مهاجرون فعلاً وان بلدان الخليج العربي بلدان هجرة . ولذا فقد اثبتت التجربة كما قال علي الموسى ان النموذج التنموي السابق ، او نموذج التحديث ، لا يصلح للمرحلة القادمة . تصوري ان هذا النموذج كان يقوم على استخدام عمالة مؤقتة ، تتولى اثناء الهيكل التحتي ، وبناء الخدمات ثم ترحل . ولكن تبين ان الامر ليس كذلك ، وان هناك استمرارية في علاقات العمل . فالمعرفة بالعمل وظروفه المحلية ، تحتاج الى سنوات يصبح بعدها الوافد بشخصه ضروري لاستمرارية العمل . كذلك تنشأ علاقات ثقة ومعرفة واثمان لا تسمح باستبدال العاملين كل ثلاث سنوات ، او كل خمس سنوات . وهكذا تحدث الاستمرارية وتصبح الاقامة هجرة فعلية بكل ابعادها . وعليه فأنا أرى ان الوقت قد حان لكي تضع بلدان الخليج العربي سياسة هجرة ، وتختار من يصلح للاندماج الاجتماعي ومن يلزمها من العرب لاستكمال مسيرة التنمية .

وأود لفت الانظار الى اننا قد انهبنا جيلاً كاملاً من التحديث ، ونحتاج الى جيل آخر للتنمية . وعليه فأنا افهم لماذا لا يتم استيعاب جيل كامل ولد وعاش في الخليج العربي ، وتراوح اعمارهم الآن بين ١٥ - ٣٠ سنة ، وتحملت بلدان الخليج العربي تكلفة اجتماعية عالية في تنشئه . هذا الجيل من الوافدين العرب (ابناء وبنات الوافدين الاوائل) ، لا

ارى داعياً لتركه يذهب للعمل في مناطق وبلدان اخرى من العالم . فهذا الجليل على ولاء لمجتمعات الخليج ، وهو لا يعرف غير هذه المجتمعات اصلاً ، ويكاد يكون غريباً في القاهرة وعمان وبيروت ودمشق .

اخيراً اود مناقشة نقطة ان معظم الخدمات تذهب للوافدين . وهذه النعمة ظهرت في الخليج العربي عموماً في الستين الاخيرتين ، وهي ، ان الخدمات تذهب للوافدين . اريد ان اعرف هل هناك اي مجتمع في العالم لا يقدم خدمات للمقيمين فيه ؟ وماذا يفعل الوافدون ، هل يأتون للعمل هنا ويعودون الى بلادهم لشراء خدماتهم ؟ هذه مسألة مستحيلة . اما اذا كان المقصود فرض رسم او اجر على الخدمات فهذه مسألة اخرى ، مقبولة وقابلة للاخذ والعطاء .

٩ - نادر فرجاني

لم أنكر وجود الشمس ، اذا كان المقصود بالشمس انه قد حدث تطور في الانتشار الكمي للتعليم ، وارتفاع في المستوى الصحي . كل ما قلت انه لا توجد لدينا بيانات دقيقة حول تغير مستوى التعليم والصحة ، وان ما يتوافر لدينا من معلومات متناثرة وغير دقيقة لا تبين ان المستوى الصحي والتعليمي في الخليج ككل على الارتفاع الذي يظنه البعض الآن ، خاصة اذا أخذنا في الاعتبار ان غالبية سكان بلدان التعاون الخليجي هي في السعودية ، ومؤشراتها في مجالي التعليم والصحة ، بالرغم من التطور ، ما زالت متدنية ومقاربة مع البلدان العربية الاخرى .

- اعتقد انه من المنعش أن توجد خلافات قوية في الرأي . وانا متمسك بموقفي حول المشاركة والوعاء الحضاري للتنمية .

من ناحية ، لا اتصور ان زيادة في المقدرة الانتاجية في اطار ديكتاتوري مثلاً يمكن ان تعد تنمية مرغوباً فيها . وان كانت هناك تجارب تاريخية تقترب من هذا ، الا انه لم يكتب لها الدوام وترتب عليها تكلفة انسانية ضخمة . من ناحية اخرى ، ليس هناك امكانية ، في تقديري ، لتحقيق زيادة في المقدرة الانتاجية ، بالشروط التي ذكرها د. ابراهيم سعد الدين في دراسته ، في بلد من بلدان العالم الثالث ، بدون مشاركة فاعلة . وهذا امر اعتقد انه لا يمكن حسمه هنا ولكن أردت تأكيد الموقف .

اما بالنسبة للحجة التي قدمها د. ابراهيم سعد الدين حول تركيزي على ضرورة وجود وعاء حضاري لعملية التنمية ، وواضح من تعقيبي ان الوعاء الحضاري المعني هو العربي ، فليس هناك في تقديري حضارة خليجية ، وانما فقط حضارة عربية . انه يتصور هذا في اطار وحدة عربية . وأنا اتحفظ في هذا . فالحجة المقدمة تصح في حال قيام وحدة عربية ولكنها ، في نظري ، لا تنهض في حال مجتمعات تسعى للتوحد ، ولكنها ما زالت عنه بعيدة ، فلا يساعد على الوحدة العربية تبيع الحضارة العربية في بعض الاقطار . وبهذا

فإن حجة د. ابراهيم سعد الدين تتضمن مصادرة على المطلوب . واهمية هذا التحفظ هو اننا ننتظر ان نبقي في حالة التطلع للوحدة هذه لفترة طويلة قادمة .

١٠ - دارم البصام

اتفق مع د. نادر فرجاني بأن اي تنمية حقيقية لا يمكن ان تتم بدون وجود قدر من الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، اذ ان لعملية التنمية وجهين ، اولها مادي يهدف الى تحقيق اشباع جملة من الحاجات الاجتماعية الاساسية وبحقق مستويات الرفاه للجماهير (صحة ، تعليم ، اسكان ، علم . . . الخ) ، والوجه الآخر هو لامادي يتعلق باشباع جملة من الحاجات الاخرى التي تتعلق - على سبيل المثال - بحرية الفكر والتعبير وتبادل الرأي . . . الخ ، ولا اعتقد بأن الاقتصار على الجانب المادي والتركيز على نموه يشكل حالة تنمية بأي حال من الاحوال ، اذ لا يمكنني التصور بأن من الايجابي تزامن حالة الرفاه المادي مع القهر .

١١ - رياض طبارة

اخالف د. ابراهيم سعد الدين في قوله ان الموارد البشرية في بلدان الخليج لم تنم ابداً بشكل يسمح لها ان تشارك مشاركة فعّالة في التنمية لأنها - كما يقول الباحث - انحسرت بشكل رئيسي في قطاع الخدمات وان من اسباب هذا هو تدفق العمالة الاجنبية ، من عربية وغير عربية .

اخالفه الرأي لأنني اولاً لا اوافق على ان قطاع الخدمات ليس قطاعاً انتاجياً ، فهذا القطاع هو قطاع انتاجي مهم ، تخف او تزيد اهميته حسب معطيات البلد ، وانتاجه يدخل في حسابات الدخل القومي . فإذا اخذنا مثلاً لبنان لوجدنا ان هذا القطاع هو من اهم القطاعات الانتاجية في البلد ، ومع ذلك فأنا لا اعتقد اننا نستطيع ان نقول ان الموارد البشرية اللبنانية لا تشارك مشاركة فعّالة في التنمية ، او انها لا تستطيع ان تكمل مسيرة التنمية في بلدها لاسيا وانها قامت وتقوم بذلك في الكثير من بلدان المنطقة وبلدان العالم .

هذا لا يعني ان الموارد البشرية الخليجية قد نمت بشكل مثالي ، ولكن في الوقت نفسه لا نستطيع ان نقول العكس او ان نقول ان العمالة الوافدة كانت سبباً رئيسياً في التخصير في هذا المجال . ان هنالك مشكلة الفائض في القوى العاملة الخليجية في بعض انواع العمل ، خاصة العمل المكتبي الحكومي ولكن هذا مرده الى عدم وجود تخطيط صحيح او فعّال للقوى العاملة ، والى غياب سياسة رشيدة لتنمية الموارد البشرية المحلية . ولو ان العمالة الاجنبية لم تكن موجودة ، فمن الصعب تقدير ما كان سيحصل في هذا الحال ، سوى انه على الاغلب سيكون هنالك نمط ابطاً للتنمية وتسرب اكبر للاموال العربية الى خارج بلدانها وخارج المنطقة العربية .

بشكل مختصر ومبسط نستطيع القول ان تأثير العمالة المستوردة على تنمية الموارد البشرية المحلية هو من ثلاثة انواع على الاقل :

النوع الاول يأتي من الهجرة الفردية لاصحاب الكفاءات بجميع درجاتها - الاستاذ ، المهندس ، الطبيب ، الحرفي . . . الخ . وهذه الهجرة علمت وطورت الكوادر المحلية ونقلت العلم والتكنولوجيا للذين كانا بحوزتها . النوع الثاني ، يأتي من هجرة ذوي الكفاءة المحدودة او المعدومة كالخدم ، والحجاب والى ما هنالك ، فهؤلاء بمعظمهم اخذوا اعمالاً هامشية لم يكن ليرضى العامل المحلي القيام بها ولا نستطيع ان نقول انها منعت القوى العاملة المحلية من تطوير نفسها ، بل بالعكس قد تكون حررتها لكي تطور قدراتها وكفاءاتها لتشارك اشتراكاً اكثر فعالية ، مما كان سيسمح لها القيام به في غياب البديل . اما النوع الثالث ، فيأتي من النمط الجديد للعمالة المستوردة والمتعلق بمشاريع المفتح باليد . ان هذا النمط هو النمط الاساسي الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على تنمية الموارد البشرية المحلية ، اذ انه لا يستتبع اي نقل لكفاءة او التكنولوجيا . فذهاب فريق العمل المستورد تذهب معه التكنولوجيا التي جلبها للقيام بالمشروع . والقوى العاملة المحلية في اغلب الاحيان لا تستطيع بالنتيجة القيام بالمشروع مماثل او حتى القيام باعمال التصليحات والصيانة لما تركه الفريق المستورد . فعزل الوافدين عن المواطنين من اجل تخفيف تأثيرهم الاجتماعي يعزل ايضاً الكفاءة والتكنولوجيا اللتين يملكهما الوافدون ، فيكون هنالك انتاج بدون ان يكون هنالك بالمقابل نقل للكفاءة الى المجتمع المحلي . وهذا هو غمط الهجرة الوحيد او الاساسي الذي يؤثر على تنمية الموارد البشرية المحلية ويتوافق مع اطروحة الباحث .

١٢ - احمد مراد

- ان تقويم آثار العمالة يعني بيان جوانبها الايجابية وجوانبها السلبية على عملية التنمية . وقد ابان الباحث مشكوراً الجوانب السلبية . ولكنه لم يتعرض للجوانب الايجابية ، الا ما ورد عرضاً عندما عدد ضرورة العمالة الواردة . وهذا نقص اساسي في البحث .

- عنوان البحث ومخطط ابحت الندوة يتطلبان تقويم آثار العمالة الاجنبية على عملية التنمية في اقطار الخليج واعطاء عناية خاصة لآثار وجود العمالة الاجنبية على امكانيات تنمية القوى البشرية المواطنة . وقد طمّن الباحث في حدود ما ذكرناه في الفقرة اعلاه متطلبات تقويم آثار العمالة ، ولكنه لم يطمّن قط احتياجات القسم الآخر الخاص بآثار وجود العمالة الاجنبية على امكانيات تنمية القوى البشرية المواطنة ، ولم يتعرض له اصلاً لا كموضوع اساسي ولا كموضوع فرعي مشتق . خاصة وان الصرخة الحديثة في مفهوم التنمية هي التنمية البشرية او تنمية الانسان ، او التنمية الادارية . وقد أضعف هذا النقص البحث الى حد كبير .

- حدد الباحث مفهوماً خاصاً به للتنمية وخلص الى ان ما يجري في الخليج هو تحديث

لا تنمية . ونحن لا نؤمن بمثل هذا التنظير ، ونرى ان اقامة المنشآت الاقتصادية والخدمية الجديدة كلها في مصانع الاسمدة والتكرير والبتروكيماويات واقامة المشافي والمدارس والجامعات ومعاهد البحث العلمي اضافة الى المطارات وبناء صناعات التشييد والصناعات الغذائية ، لا يمكن ان تكون تحديناً فقط ، بأي حال من الاحوال .

- تمت دراسة الآثار السلبية بشكل معقول ولكنها قدمت بدون اثباتات ومراجع وعلى اساس النسق الاجمالي لبلدان الخليج . انه يأخذ العمالة بمفهومها العام بدون تفريق بين العمالة الاجنبية الغربية والاجنبية الآسيوية والعربية اي على نسق اجمالي بدون النزول الى الانساق الادنى وتقويم كل منها وبيان آثاره . وكذلك جرى تقويم التنمية بنسقتها الاجماعي العام دون النزول الى الانساق الفرعية لبيان آثار العمالة في تنمية الأنشطة الاقتصادية ، الا ما ورد لماماً في السياق العام ، ولا النزول الى الانساق الفرعية المتبدية في خصائص كل بلد خليجي على حدة ، وكذلك دون النزول الى الانساق الفرعية المتبدية في الجوانب المختلفة لعملية التنمية : بشرية ، ادارية ، اقتصادية ، اجتماعية ، مالية . . . وغيرها .

إن البقاء في حدود النسق الاجمالي دون النزول الى الانساق او المستويات الفرعية الادنى اضعف من غنى البحث .

- يتطلب مخطط ابحاث الندوة معالجة آثار العمالة الاجنبية على عملية التنمية من منظور شامل وعلى وجه الخصوص بالنسبة للتكامل العربي . وقد سقط هذا الجانب كلية من البحث حيث لم يجر التعرض للمنتظر العربي للتنمية اثناء التحليل . واكتفى التحليل بالنظر الى بلدان الخليج كوحدة قائمة بذاتها دون ارتباطاتها التشابكية مع البلدان العربية وبدون التعرض لمسألة التكامل العربي .

أشار الباحث الى ان المنظمين يميلون الى اساليب انتاجية كثيفة العمالة ولم يقدم على ذلك دليلاً بل فسره بانخفاض الاجور . ونحن نشك بالمقولة اصلاً حسب مشاهداتنا في الخليج ، ورغم وجود مثل هذا الاتجاه لدى بعض المنظمين الا ان تعميم الباحث ، وعدم تعمقه في المستويات المختلفة والفئات المختلفة اضاع عليه تأكيد او نفي هذه المقولة .

١٣ - ابراهيم سعد الدين يرد

أشكر للمعلقين ولكل السادة الزملاء ملاحظاتهم التي لا شك انها أثرت النقاش ولن يكون بإمكانني ان اعطي كبل النقاط المهمة التي اثيرت ، ولكنني سأحاول على كل حال واستمبح بعض الاخوة عذراً اذا ما فاتني الرد على بعض ما أثاروه من نقاط .

وفي البدء اشكر د . سعاد الصباح على تقديرها للدراسة . اما فيما يتعلق بتساؤلها عن مفهوم العمل المنتج ، وهل يستبعد النشاط في قطاع الخدمات ، فأذكر انني لم استخدم تعبير العمل المنتج ، بل تعبير الأنشطة الانتاجية . تفرقاً لها عن الأنشطة في قطاع الخدمات .

وليس لهذا ارتباط بما اذا كان العمل في القطاع الخدمي هو منتج او غير منتج . اما اشارتها بأن التنمية تتضمن - الى جانب ما جاء في تعريفي - تغييراً في الهياكل الانتاجية والاجتماعية ، فأقبلها تماماً ولا خلاف لي معها . لأنه بدون حدوث مثل هذا التغيير لن يحدث اكتساب القدرة على الانتاج التي اشرت اليها .

اعود الآن الى تعليقي د . دارم البصام ود . نادر فرجاني . ولا شك ان كليهما قد قدم نقداً رصيناً ومهماً من منطلقه . ولو قبلت منطلقاتها فإنني بالفعل أكون قد ارتكبت كل انواع القصور والاحطاء التي اشارا اليها . ولكن المشكلة هي انني لا اقبل هذه المنطلقات واختلف معها وسأظل اقف على ارضية الاختلاف هذه .

د . البصام يفترض ان اي تحليل للعلاقة بين ظاهري العمالة الاجنبية والتنمية وتنمية الموارد البشرية لن يكون صحيحاً او عميقاً الا اذا انطلق التحليل من منهج طبقي وحداته العلاقة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة والعلاقة بين القوى الاجتماعية الداخلية في مجتمعات الخليج وبين الرأسمال الدولي . ولست ارى هذا الرأي ويكفي ان اقول ان هناك اكثر من مدخل لبحث هذه الظاهرة . واذا كان باحث ما يفضل المدخل الطبقي في التحليل فإن باحثاً آخر قد لا يرى مبرراً لاستخدام هذا المنهج . وفي تقديري ان التحليل الطبقي للمجتمعات الخليجية لن يفيدنا كثيراً من معرفة لماذا يتجه الخليجيون الى الانشطة الخدمية دون الانشطة الانتاجية . ولماذا يتجه أهل الخليج للمضاربة في الاموال بدلاً من الانصراف الى كسب المعرفة والمهارات التي تمكنهم من السيطرة على العمليات الانتاجية في مجتمعاتهم .

بالاضافة الى ذلك فإنني لست من هؤلاء الذين يربطون ربطاً ميكانيكياً بين كل المشاكل الداخلية في مجتمعات العالم الثالث وبين الاستعمار والنظام الرأسمالي العالمي . وأرى ان التركيز والحديث الكثير عن هذا الارتباط باعتباره سبب كل او جل المشكلات ، يعني هروباً من مواجهة المشاكل الحقيقية لمجتمعاتنا ، وادعو الى بذل جهد اكبر في فهم واقعا الداخلي دون ان ننسى بالطبع اننا جزء من اطار دولي رأسمالي له تأثيره على اختياراتنا الداخلية ، وله توجهاته واهدافه التي يعمل باستمرار على تحقيقها .

ومن ناحية ثالثة فإنني ارفض عديداً من المفاهيم التي ردها د . دارم كالبرجوازية الرثة التي لا اعرف لها معنى ، واستخدامه تعبير البروليتاريا الرثة لوصف العمالة الوافدة والمحلية من منطقة الخليج . وفي اعتقادي ان العديد من هذه التعبيرات لا يفيد كثيراً ، اولاً لأنه لا يفيد معنى محدداً يفهمه القائل والمستمع ، وثانياً لأن المفاهيم ذاتها غير علمية او انها مستخدمة في غير موضعها .

اما د . نادر فهو يضع تعريفاً جديداً للتنمية يوسع فيه من التعريف الذي اخترته ، ثم يحاول ان يبرر كيف انه على اساس من تعريفه ، هناك فارق رئيسي اي فرق في النوع بين آثار العمالة العربية الوافدة والعمالة الاجنبية الوافدة على التنمية وتنمية الموارد البشرية . ومرة

اخرى انا لا اتفق مع تعريف د. نادر . اولاً لأن د. نادر يحاول ان يربط بين التنمية ونوع معين من التنظيم الاقتصادي الاجتماعي ، ولست ارى هذا الرأي ، فالتنمية يمكن ان تحدث في اطار النظام الرأسمالي كما يمكن ان تحدث في اطار نظام اشتراكي . ويمكن ان نتحدث عن تنمية رأسمالية قد لا تعجبنا لأنها تتضمن من التناقضات ومن الاستغلال ما هو موضع نقدنا وعدم موافقتنا ، ولكن ذلك لا يعني عدم امكان حدوث تلك التنمية . وامامنا امثلة كثيرة في العديد من بلدان العالم الثالث .

ومن ناحية ، فإن د. نادر يقدم مفهوم النهوض الحضاري ووجود مشروع حضاري مستقل كشرط لحدوث التنمية . وهنا لا اختلف مع د. نادر الا في انني اعتقد ان المشروع الحضاري في حالتنا والنهوض الحضاري في حالتنا هو النهوض والمشروع الحضاري العربي وليس النهوض الحضاري الكويتي او القطري او الخليجي . وقد اشرت الى ان حدوث التنمية بالمعنى الذي افهمه هو فيما يتعلق بالبلدان الخليجية . يتطلب ان يتم ذلك في اطار تكامل عربي اكبر .

وأعتقد ولم أزل أعتقد انه ليست هناك فروق جوهرية بين تأثير العمالة الوافدة العربية والاجنبية على سلوك سكان الخليج فيما يتعلق بالنشاط الانتاجي ، والا فإننا لا بد من ان نسلم بأن سلوك سكان الكويت كان مختلفاً عندما كانت العمالة العربية تتدفق الى الكويت حتى منتصف السبعينات وانه بدأ في التغيير بعد ذلك عندما بدأ الاعتماد الاكبر على العمالة الآسيوية ، وهو ما لا اعتقد بصحته .

واخيراً اود أن أوجه ملاحظة للدكتور نادر وهو انه لا يكفي ان ننكر الشمس لاثبات عدم وجودها . هناك حقائق واضحة بالنسبة للعديد من القضايا حتى وان غابت الاحصاءات الرسمية المثبتة لهذه الحقائق . وغياب الاحصاءات ليس دليلاً على عدم وجود الظواهر . أعطي مثلاً لذلك قضية تحسن المستوى الصحي في بلدان الخليج . اعتقد ان كل من عايش اهل المنطقة يستطيع ان يلمس ان هناك خدمات صحية على درجة عالية من الفاعلية تقدم لسكان هذه المنطقة ، وان هناك مزيداً من الاهتمام بهذه القضية بواسطة الحكومات . ان ذلك لا يعني بالطبع إنتفاء الامراض او ان معدلات الوفيات او وفيات الاطفال قد اصبحت معادلة لتلك السائدة في الدول المتقدمة . ولكن ذلك لا يمنع بأي حال ان تقدماً مهماً قد حدث في هذه الناحية . واشير مثلاً الى ان معدلات الوفيات بين الرضع والاطفال في الكويت خاصة بين الكويتيين هي من اكثر المعدلات انخفاضاً في البلاد العربية . الشيء نفسه ينطبق على الامية . فمعدلات الامية تنخفض باستمرار في هذه المنطقة حتى وإن كانت معدلات الامية لا تزال مرتفعة وهكذا .

اعود بعد ذلك للسادة المشاركين في النقاش من القاعة ووافق د. نعيم الشربيني على اهمية تعليم المرأة في حل العديد من مشاكل العمالة الوافدة . وآسف لأنني لم استطع ان

استوعب ما أثارته د. مرفت حول تأثير اختلاف الانماط الاستهلاكية للوافدين العرب والاجانب على التنمية وتنمية الموارد البشرية ووافق محمد عبيد غباش على اعتراضه على استخدام مفهوم الطبقة العاملة الرثة بواسطة د. دارم البصام . ورغم تسليمي بما ذكرته السيدة عزيزة حلمي من ان الخطة في الكويت تتجه الى استخدام تكنولوجيا عالية الكثافة الرأسمالية ، فإن ذلك لا ينفي ان التكنولوجيا المستخدمة في بعض القطاعات الرئيسية تعتمد على كثافة العمالة بدلاً من كثافة رأس المال . ورغم تسليمي بما يقوله د. النفيسي ففي رأيي ان واجبنا هو ان ننبه للاخطار حتى ولو لم تجد هذه التنبيهات آذاناً صاغية . اما ما ذكره د. العلي حول انني قد ركزت على العمالة الوافدة كلها دون تخصيص للعمال الاجنبية ، فهو صحيح وقد ذكرت في الدراسة وسابقاً في هذا الرد اسباباً لذلك . ورغم ان بعض الانجازات التي تتم في الخليج قد تكون ذات طبيعة تنموية ، فإن ما نتحدث عنه هو الصورة العامة وليس بعض الانجازات المتناثرة هنا او هناك . اما فيما يتعلق بالتساؤل هل هناك خوف لدى السلطة السياسية من زيادة العمالة الوافدة ، ففي اعتقادي ان ذلك صحيح . ويكفي لبيان هذا التوجه ان نشير الى محاولات في بعض الاقطار الخليجية للحد من النمو السكاني عن طريق الحد من معدلات النمو .

اخيراً أود تقديم الشكر لكل المعقنين وتقديم اعتذاري لما في ردي وبحثي من قصور .